

جامعة الدول العربية

# خطب الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بلندن  
المنبر

سبتمبر ١٩٤٦

الطبعة الأميركية بالقاهرة

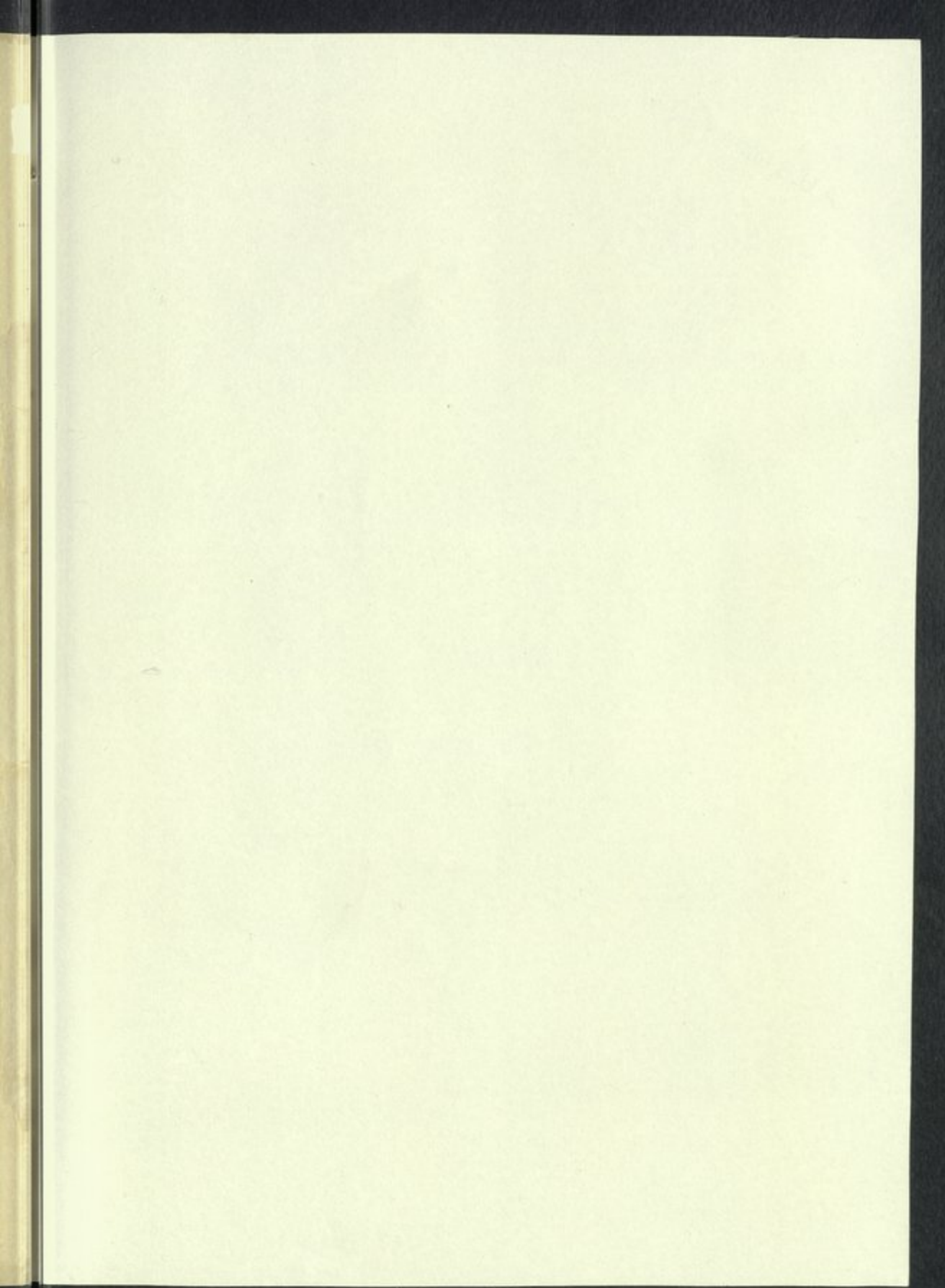
١٩٤٧

American University of Beirut  
**University Libraries**



Donated by  
**Amin al-Mumayiz**

A.U.B Library



A.U.B. LIBRARY



جامعة الدول العربية

CA

956.9404

K459KA

C.1

# خطب الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بلندن

سبتمبر ١٩٤٦

الطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧



مكتبة جامعة القاهرة

الكتاب  
المؤلف  
الطبعة  
عدد النسخ

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

1951

## خطاب المستر اتلي

في حفل افتتاح مؤتمر فلسطين بلندن

المنعقد في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أنه ليسرني كل السرور أن أرحب في هذا المؤتمر بوفود البلاد العربية في الشرق الأوسط التي ظلت الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال ربع قرن ترقب بعين العطف والاهتمام تقدم النهضة القومية فيها . واني واثق أنكم ستوافقون على أنه لولا أن طوحت الجيوش البريطانية بالسلطان العثماني في الأجزاء العربية من آسيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لكان تقدم هذه النهضة أبطأ بكثير عما هو عليه الآن .

وفي نهاية تلك الحرب أخذت بريطانيا على عاتقها مسؤولية النهضة السياسية في العراق وفلسطين وشرق الأردن وكان معنى هذه المسؤولية بالنسبة لنا التزامنا أولاً بتدعيم أسس إدارة مستقر ناهضة ثم ازاله جميع العوائق في سبيل الوصول الى الحكم الذاتي بأسرع ما يستطاع وتمشيا مع هذه السياسة صارت العراق في عام ١٩٣٠ دولة مستقلة استقلالاً تاماً ذات سيادة واكتسبت شرق الأردن اليوم نفس هذه الصفة ولم تكن العقبات التي صادفها طلب شرق الأردن الأول للانخراط في سلك الأمم المتحدة نتيجة تقصير من بريطانيا في تعضيدها التعضيد الكافي كما أتى على ما أظن محق في القول بأن انضمام سوريا ولبنان الى جمعية الأمم المتحدة يعود الى تشجيع وتعضيد بريطانيا لهما .

أما في فلسطين ، لأسباب سنبجتها سويًا حول هذه المسألة ، فقد تضاربت مبادئ السياسة البريطانية مع مطامح العرب ، وما قلته الآن يوضحه الفرق بين تكوين هذا المؤتمر وتكوين الهيئه التي اجتمعت لنفس هذا الغرض في قصر سان جيمس عام ١٩٣٩ .

وأود هنا أن أضيف الى ما قلت كلمة ترحيب لأعضاء وفود الدول العربية التي لم تكن ممثلة في مؤتمر عام ١٩٣٩ - لبنان وسوريا - وللاأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولى كلمة أخرى أتقدم بها على سبيل التمهيد وهي أن أية نهضة قومية لا تعد كاملة لمجرد الحصول على الاستقلال السياسى . وأعتقد أن الفرصة سانحة الآن للدول العربية للإقدام على مشروعات اقتصادية هامة تعود بفوائد جزيلة على سواد الشعوب العربية وتزيد من مكانة واستقرار هذه البلاد .

وأنه ليسعدنى أن أرى التعاون فى مشروعات كهذه من أهم أغراض الجامعة العربية وأنى أؤكد لكم أن حكومة جلالة الملك سنبذل كل ما فى استطاعتها للمساعدة فى توسيع نهضتكم الاقتصادية وتقدمكم الاجتماعى اذا طلب اليها ذلك .

ولتحويل الآن الى الموضوع الذى اجتمعنا من أجله . أنكم تعلمون أن نوايا الحكومة البريطانية كانت دائما متجهة نحو دعوة حكومات الدول العربية للتشاور معها قبل البت نهائيا فى أى حل لمسألة مستقبل فلسطين وعملا بهذا المبدأ لم نتوان فى قبول اقتراح الدول الأعضاء فى الجامعة العربية للفاوضة معهم فى هذا الشأن ولى ويطيد الأمل أن تكون نتيجة هذا المؤتمر الذى يبدأ أعماله اليوم جلاء الطريق للوصول الى حل مقبول لهذه المشكلة .

وإنى لآسف أشد الأسف لقرار عرب فلسطين بعدم إرسال مندوبين لتمثيلهم فى هذا المؤتمر ، ولما كنت أعلم ما لمشكلة فلسطين من عظيم مكانة فى قلوب البلاد العربية المجاورة لها فانى مقتنع كل الاقتناع بأن الجمع الحاضر يمثل وجهة النظر العربية تمثيلا وافيا فعلا رغما عن عدم وجود الوفد الفلسطينى .

وأكاد أن أكون فى غير حاجة لذكر ما تشعر به حكومة جلالة الملك من الأسف الشديد لحالة القلق والاضطراب التى غاصت فيها فلسطين مما أضر بمصالح وهناء كل جالية بل كل فرد من أفراد الشعب فى تلك البلاد وهى حالة لا يمكن السماح باستمرارها . وأنه لمن المحتم علينا أن نبذل كل مجهود فى سبيل الوصول الى تسوية



لنقط الخلاف المسببة لهذه الحالة بشكل يعيد الى تلك البلاد سلامها ورخاءها .  
وما عقد هذا المؤتمر إلا للوصول الى هذا الغرض . وإني لا أعتقد كما يقال أحيانا ،  
إنها مشكلة لا يمكن إيجاد حل لها لأننى مقتنع بأنها اذا عولجت بروح التفاهم  
والتسليم بحقائق الأمور فلا شك أننا واصلون الى هذا الحل .

ولكن اكتشاف حل كهذا سيتطلب مجهودا جبارا من الحنكة السياسية ولا أرى  
ظرفا أضمن للنجاح أسعد من اجتماع هذا العدد الكبير من الساسة المحنكين وهم على  
استعداد لكريس أنفسهم لمكافة الصعوبات التى نعلم جميعا أنها ستلاحق أى مشروع  
يقترح لحل هذه المشكلة .

ولا مجال هنا لمناقشة التفاصيل كما أنى لا أنوى محاولة سرد الصعوبات التى  
نوهت عنها أو الاضافة فيها لأن حكومة جلالة الملك قد وضعت مشروعا ترى أنه  
ى بالنظر فيه .

وستكون مناقشة هذا المشروع أول مسألة فى جدول أعمال هذا المؤتمر كما أنى  
أود أن أؤكد لكم بأننا لم نتخذ أى قرار بشأن المشروع قبل مناقشته معكم ، فهاهو  
الاقتراح تقدمه لكم للنظر فيه ولكل وفد الحرية المطلقة لاقتراح أية تعديلات  
يرتبها أو لعرض أية مشروعات أخرى للوصول الى تسوية بطرق مختلفة .

وأعظم أمنية لنا هى أن تدور المناقشات على أوسع نطاق مستطاع فى جو مشبع  
بأوفر قسط من الصراحة والحرية لأن تبادل الآراء على هذا الشكل أنجع وسيلة  
يحتمل الوصول بها الى حل مقبول .

ومن البديهي أنه ليس فى نيتى مطلقا محاولة إملاء طريقة سيرالمداولات ولكنى  
أود أن أرجوكم باخلاص أن تضعوا نصب أعينكم الثلاثة الأمور الآتية :

أولا — أقترح عدم الإسراف فى الوقت فى مناقشة الماضى لأننا نعيش فى عالم  
دائم التقلب وسيحتاج علينا مواجهة الحقائق كما هى اليوم فأى مشروع مهما ربح  
أساسه فى الماضى وقصر فى تقدير خطورة الحالة الحاضرة لن يصلح لايجاد حل  
لصعوباتنا .

ثانيا - أود أن أحث على أن يكون رائدنا في جميع أعمالنا طيلة انعقاد هذا المؤتمر الاعتراف بأنه لا يمكن الوصول الى أية تسوية في فلسطين ما لم يظهر كل من الفريقين استعدادا لمراعاة مصالح الفريق الآخر ولمنح كل ما يتطلبه حفظ السلام في البلاد من ضمانات . فأنتم ساسة محنكون وتعلمون أن من الصعب لأي مؤتمر أن يصل لأية نتيجة اذا وطد أعضاؤه العزم قبل حضورهم اليه على السير في خطة مرسومة وأصروا على التثبيت بآراء سبق أن أقروها ، ولا شك أنكم توافقون ان في مسألة كهذه تتضارب فيها المصالح بشدة عنيفة يتحتم فيها الأخذ والعطاء لأنه لا أمل في الوصول الى النور الا عن طريق هذا السبيل ، سبل المفاوضات ، حيث تحترم وتوزن وتقدر جميع الآراء . وفي النهاية يجب أن نتذكر أنه لا يمكننا معالجة المسألة الفلسطينية في جو من العزلة بل يجب أن تعالج على ضوء التزامات السياسة العالمية الأوسع مدى . نعم إن فلسطين بلد صغير غير أن لكل ما يحدث فيها صدها في أفق أوسع بمراحل من أفقها . فوضع أي مشروع لها مع تجاهل هذا الصدى معناه تعامينا عن حقائق الأمور . فقد يلوح لنا البناء متينا إلا أن أساساته هشة منهارة .

أنه لسديد أن نجتمع هنا للاشراف بروح الصداقة على هذا الميدان الواسع الأجزاء لأن أي شيء يمس الشعوب العربية له أهميته عند الشعب البريطاني ، وأنى المثل أعتقد أن مصير بريطانيا له أهميته أيضا عند الشعوب العربية . فنحن صعبة تضمنا رابطة طبيعية وقد يلوح في بعض الأحيان أن صدمات الحوادث في فلسطين تهدد عرى هذه الرابطة بالانفصام ، فرجأئى الحار لدرء هذا الخطر أن نتكاتف في معالجة مانحن فيه من صعاب بصراحة وإخلاص وأن نبحث سويا عن حل شريف مقبول لكلا الطرفين .

حقيقة أن المشكلة اتى تواجهكم هي مشكلة غاية في التعقيد، وعبء المسؤولية في معالجتها لاشك ثقل وإثما من المحتم لإيجاد حل لها ، وأنى لو اتوا كل الوثائق أنكم ستبشرون مهمتكم بسداد وحكمة مقدرين تمام التقدير الفوائد التي ستندفق ليس على بلدان الشرق الأوسط فحسب بل على أماكن أخرى أيضا على أثر إيجاد حل عال دائم لهذه المشكلة .

وأني أسف لعدم تمكني شخصيا من الاشتراك في مداولاتكم لأن عبء واجبات  
رئيس الوزراء ثقیل لدرجة تجبرني أن أترك السير في هذه المناقشات لزملائي من  
أعضاء وفد المملكة المتحدة ولكنني أؤكد لكم بأني سأتابع سيرها بأشد الاهتمام  
وسأعمل كل ما في وسعي للوصول بها إلى النجاح .

وأني أتمنى أن يكون البدء في هذا المؤتمر فاتحة عهد جديد أسعد مما تقدمه  
من العهود في تاريخ فلسطين فاني أتوقع نتائج عظيمة من الاتصالات الشخصية  
الجارى تأسيسها الآن . واجتماعنا بهذه الكيفية اليوم دليل على مدى اعتراف  
حكومة جلالة الملك بأن فلسطين موضوع ذو أهمية وفيه مصلحة شرعية للشعوب  
العربية وأمل أن يجيئكم لمقابلتنا اليوم يقيم دليلا آخر على روابط الصداقة التي تربطكم  
وتربط شعوبكم بنا وبشعوب الامبراطورية البريطانية .

## خطبة دولة فارس بك الخورى

ردا على خطاب مستر أتلى فى مؤتمر لندن

١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

حضرات أصحاب السمو الأمراء ، حضرات السادة :

ألقى مستر أتلى خطابه الافتتاحى لهذا المؤتمر وقد وعدنا برد الوفود العربية عليه اليوم، وإنى أغتنم الفرصة لتكرار الشكر باسمهم على كريم وفادة الحكومة البريطانية والمجهود الذى تبذله لتيسير إقامتنا وعملنا كما أتلو باسمهم هذا الرد .

لقد شهد ربع القرن الأخير من الشعوب العربية كافة جهودا متصلة فى سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها القومية والمساهمة بنصيب موفور فى سير المدنية الإنسانية ، ولقد وفقت إلى كثير مما جاهدت فى سبيله رغم ما لقيته فى طريقها من عقبات ، ولعله من الحق أن نذكر فى هذا الصدد لبريطانيا العظمى ما أبدته فى كثير من المناسبات عن رغبة صادقة فى مساندة النهضة العربية ومعاونة بعض الشعوب العربية لتحقيق أهدافها فى الحرية والاستقلال ، ولقد تونقت العلائق على وجه الخصوص بين بريطانيا والشعوب العربية المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية نتيجة للتعاون الذى ابتدأ فى الحرب العالمية الأولى، والذى نهض فيه العرب لتحرير أنفسهم فى ثورتهم الكبرى وأدوا نصيبهم فى سبيل النصر المشترك .

على أننا إذ نذكر ما صادفته سائر الدول العربية من نجاح سياسى لايسعنا إلا أن نأسف أشد الأسف لما أصاب فلسطين الشقيقة من عائق أنقل جناحيها عن الخلق باخواتها فهى فى الجهاد شريكة لسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ، كانت لهؤلاء زميلة فى موقفها تجاه الدولة العثمانية ، ثم هى لهؤلاء صنو فى مركزها الاجتماعى والثقافى ومع هذا كله تحلقت عنها فى تحقيق أمنائها السياسية لأسباب خارجة عن إرادتها وإرادة العرب جميعا .

لقد طولت فلسطين بعمل المستحيل ، إذ أريد منها وحدها أن تحقق أحلام الصهيونية السياسية وأطماعها فالق بذلك على عاتقها عبء ثقيل أنقض ظهرها فكأنما أريد لأهلها أن تقتلع جذورهم من بلادهم اقتلاعاً ليحل غيرهم مكانهم، ولقد كان لخلاط بين مشا كل اليهود العالمية وفلسطين أسوأ الآثار .

فمشا كل اليهود عالمية ولا بد لها من حل عالمي ولا شأن لفلسطين بها ولا حل لها فيها وينبغي أن يعني بها العالم كله .

إننا بغير شك نؤيد مستر اتلي في رغبته الصادقة نحو رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في جميع الشعوب العربية، وهذا هو بعض ما حدا بنا إلى إنشاء الجامعة العربية ورحب بكل تعاون اقتصادي مع بريطانيا يكون فيه مصلحة الفريقين ولكننا على ثقة تامة من أن هذا التعاون مهما كان كبيراً لا يؤدي إلى نتيجة إذا اعترف لليهود في فلسطين بأى نوع من أنواع السيادة السياسي المستقل - كما أننا على ثقة أن في ذلك خطراً عظيماً يهدد حياتنا الاقتصادية ، ونؤمل أن لا يدور في خلد أحد أن فائدة التعاون الاقتصادي تحملنا على التساهل في قضية فلسطين .

إنها لفرصة ثمينة حقاً أن تجتمع الدول العربية في هذا المؤتمر لتعبر عن آمال العرب في المسألة الفلسطينية ولتنهض دليلاً حياً على أن الدول العربية في صميمها شعب واحد اتحدت آماله وآلامه ، ولئن أسفنا لشيء فهو أن تلتفت فلا نرى بيننا من يمثل فلسطين من أبنائها ، ومع ذلك فالعالم العربي كله حينما يقف بجانب فلسطين في محنتها فإنما يذود عن قطره من أقطاره وعن كيانه القومي وسلمه .

إننا نشارك مستر اتلي الرأي بأن مشكلة فلسطين ليس من المستحيل حلها ، فإن بدا عليها شيء من الاستحالة فعلة ذلك أننا نرى الحل الطبيعي سبيله واضح فندير له ظهورنا لنفكر في حلول مصطنعة. والحل الطبيعي الذي تلميه البدهة أن نعترف لأهل فلسطين بحق العيش في أرضهم آمنين وحق تقرير مصيرهم ، كما يعترف بذلك لكل أمة من أمم الأرض ، وألانسكر على الفلسطينيين تطبيق المبادئ الديمقراطية في وطنهم ، تلك المبادئ التي بذلت الأمم الحرة في سبيلها ملايين الضحايا وأقامت عليها نظام الأمم المتحدة وضمته المعاني السامية في ميثاق الاطلنطي والحريات الأربع .

تلك هي النظرة الطبيعية للوقف إن خلصت النية وضح العزم على الوصول إلى النتيجة الصحيحة . إن طبيعة الأشياء هي أن تكون فلسطين لأهلها ينعمون بالحياة الحرة الآمنة المطمئنة فيها على اختلاف أديانهم ، وفي سبيل الوصول إلى حل عادل مستقيم مع الأصول الديمقراطية لا يهمننا أن نرحع إلى الماضي أو إلى التاريخ أو إلى أى جدل نظرى إلا بالقدر اللازم لظهور الحق ووضع الأمور في نصابها وضعا يتيسر به الحل العملي ، والذي يهمننا من الأمر هو ألا يفقد العرب في فلسطين حقهم التاريخي الخالد وأن يعترف لفلسطين بحقها كاخواتها الدول العربية وأن لا يقطع شيء منها ليكون وطناً أو دولة لمجموعة من المهاجرين المنتسبين إلى أقوام شتى وإن انفقوا في الدين .

على هذا الوضع وفي هذه الحدود جئنا تبادل الرأي والمشورة في روح من الصداقة والتعاون مع بريطانيا العظمى لعنا نهتدى وإياها سواء السبيل في نشر السلام لواءه على العالم العربي ثم على أنحاء الأرض جميعاً إذ السلام كما قيل كل لا يتجزأ ولقد أشار مستر أتلي إلى اضطراب الأمن في فلسطين ونحن نشاركه الأسف على وصول هذه الحالة إلى قدر عظيم من الخطورة والسوء . لقد بلغ النسلح الصهيوني حداً كبيراً والإرهاب الشنيع الذي تقوم به العصابات الصهيونية يعرض باستمرار حياة السكان وأمنهم لخطر دائم ، فإذا لم تنهض الدولة المنتدبة بواجبها في حزم سريع فإننا نخشى أن تتطور الأمور إلى أسوأ مما هي عليه الآن مما قد يضطر الأهالي إلى الالتجاء إلى وسائلهم الخاصة للدفاع عن أنفسهم .

وقد كان يسرنا كل السرور لو مكنت الظروف مستر أتلي من الاستمرار معنا في أعمال المؤتمر فله الشكر على اهتمامه بافتتاح المؤتمر ومشاركته في سيره .

إننا نتقدم إليكم واثقين من أنفسنا مطمئنين إلى عدالة حقنا الذي لا ينازعنا فيه منصف .

## مؤتمر فلسطين

### المقترحات

المقدمة على أثار المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك  
في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة (يوليه سنة ١٩٤٦)

#### مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس اللوردات روبرت  
موريسون عضو مجلس العموم البريطانى فى المجلس فى ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦

قصر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦

#### مستخرج من هانسارد ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ، الذين  
سأصفهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة الانجليزية  
الامريكية للبحث فى مشا كل اليهود فى أوروبا ومشاكل فلسطين ، وقد وضع  
الخبراء توصيات إجماعية عن السياسة التى يجب أن تتبع بخصوص كل المسائل  
التي عاجلها تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية ، وأرى لزاما على أن أوضح ببعض  
الاسهام الأوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية بالنسبة  
لمركز اليهود فى أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التى تلت اعتلاء هتلر لمنصة  
الحكم أعطت أهمية خاصة لمعنى الوطن القومى لليهود كماوى لمن يتمكن من الانتجاع  
اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ، وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية  
استحكما وتعقيدا إلا ضغط المهاجرة من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الامريكية أن فلسطين وحدها لا تتمكن من القيام  
بمهاجرات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والفاشي فأوصت حكومتانا بالتعاون  
مع البلاد الأخرى ، حيث إن العالم أجمع يشترك في المسؤولية ، أن يسعيا في الحال  
لإيجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة  
أو الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما  
من القيام في الحال بنصيبهما في حل هذه المشكلة :

أولا — تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافر من  
الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد اتضح أن الأغلبية الساحقة  
ستستمر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهديهما في المنطقتين  
البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص  
وعلى استئصال جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت  
مالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع  
الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على  
ذلك يتحتم علينا في مساعينا لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا  
أن نستمر في القيام بنصيبنا في إرجاع تلك الحالات الأساسية التي تمكن من لم  
شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من إنجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يتحتم علينا أيضا إيجاد  
مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين انفصمت عرى علاقاتهم  
بجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن إصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الآتية — وبعضها في دور التنفيذ الآن —  
بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا — يتحتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة  
اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا — يتحتم علينا في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن نعزده ونحث  
بقوة جميع الحكومات الأعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم



في أوربا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد سبقت فشقت الطريق بقبولها تعهدا بتشجيع إعادة استيطان نحو ٢٣٥,٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة الى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد النازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠,٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدومينيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الأعضاء في جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين في الأراضي التابعة لحكومتهم . وإني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥,٠٠٠ لاجئ ، منهم ١٨٠,٠٠٠ يهودي - قد عادت الى قبول المهاجرة العادية وينتظر أن تقبل نحو ٥٣,٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وستستمرر بينما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير الخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا إصلاح الأحوال في أوروبا بشكل يسمح بإعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فإن هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التعمير الجسيمة التي تواجهنا . ونحن في نفس الوقت قانمون بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الأقطار الأوروبية للتوطن فيها بشكل دائم .

وعند ما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الإنجليزية الأمريكية وهي أن فلسطين في مجموعها

لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق لإحدى الجانبين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الإسلاميه واليهودية في البلاد المقدسة .

والمنذ وبون الخبراء يبنون حججهم على ما يأتي :

لا يمكن بأى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين في فلسطين فالنزاع الذى أثارته هذه المطامح حاد لدرجة ترك قليلا من الأمل فى الوصول فى وقت معقول الى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذى يساعد على تكوين حكومة موحدة فى فلسطين تتفق مع هذه المبادئ الأساسية التى لعب فيها كل من شعبيهما دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد فى السلام وفى اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتى ينحصر فى صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء أن الطريقة المثلى فى الظروف الحالية لتحقيق ذلك هى إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتى تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين الى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى فى النقب .

وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضى التى استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة .

وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء غير المسكونة الكائن جنوبى فلسطين عبر الحدود الحالية للأرض المترعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقى فلسطين وتكون بذلك فى الغالب عربية محضة من ناحيتى الأرض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا إدارية بحسبة تعين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلي محول له سن القوانين في أمور معينة، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات، وإنما لإعطاء صبغة نهائية فانها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصةين، ويدمج نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتحول الحكومات الإقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الإقليمية المحضة، وتحول هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الإقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومات بواسطة الهيئات التي تسن القانون الأساسي أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتحول هذه الحكومات أيضا السلطة لجمع الأموال اللازمة للقيام بوظائفها.

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الأمور التي تهم فلسطين بأكملها.

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في إدارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطة وكذا يعين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء. وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تتم إلا في حالة تناق القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الأقليات.

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة إقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الأصلية أو في حالة تجاوزها هذه الوظائف. ويقوم المندوب السامي في البداية بالتعاون في ذلك مجلس تنفيذي

معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الإمكان .

وينشئ المندوب السامي مجلسا لمشروعات التقدم وال عمران ومجلسا لتحديد الأسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثلى المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات تماثل سلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يعينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت إدارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للأقاليم يحفظ الى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقة التشعب الاقتصادي لأية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يتجاوز الحد الذي تقترحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود الى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، بجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الإمكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الأمريكية القائلة بإدخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر يهودى في الحال الى فلسطين وباستمرار حركة المهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء مشروعا بنقل ١٠٠,٠٠٠ يهودى من أوروبا الى المنطقة اليهودية في فلسطين ، وسيبدأ بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة بأسرع ما يمكن ، ويبدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال في مدة اثني عشر شهرا من تاريخ بدء المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذى بدء من بين اليهود فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردحا من الزمن فى مراكز الإقامة فى تلك البلاد ولن أطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون فى ألمانيا والنمسا .

وتتمتع الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع المأهولين في البناء والزراعة والأطفال وذوي العاهات والطاعنين في السن ، ويسحب السواد الأعظم من المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكنة الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين في أي بلد آخر من بلاد شرق وجنوب شرق أوروبا إلا الأطفال الأيتام فقط . ويسرع في نقل المهاجرين بأقصى درجة تناسب مع سرعة إخلاء معسكرات الانتقال في فلسطين المعدة لإقامتهم مؤقتا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نودت عنهم من أوروبا إلى فلسطين فتقدم البواخر اللازمة لذلك وتقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضا بتقديم الطعام لؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .

ولا شك أن مصاريف نقل وإسكان هذا العدد في فلسطين ستكون جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية فلا يرى الخبراء أي مبرر لعدم الحصول على الأموال المطلوبة من التعويضات واكتتابات اليهود في أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الأمريكية بأن إصلاح شؤون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الأمور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد إنشاء مصلحة للصحة تضارع ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى زيادة إنتاج الأرض ، بتنشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة ومحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

وقد أفت المتدربون الخبراء النظر إلى إنجاز هذه المشروعات وغيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطلب في إبان السنين القليلة الأولى رعوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الإقليمي سيؤدي إلى عجز

في ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته إعانة من قبل الحكومة المركزية .  
وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع  
في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب الى الولايات المتحدة أن تقدم  
منحة وافرة الى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي  
لا تصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء  
فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية  
النهائية لمقابلة العجز السنوي في ميزانية فلسطين الى ذلك الوقت الذي تصل فيه  
إيرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضروري .

ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين الى التقدم الاقتصادي يجب أن يعالج على  
على ضوء احتياجات الشرق الأوسط على العموم من هذه الناحية . فهم يعلمون أن  
حكومات الدول المثلثة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادي  
في بلادهم فذلك يترشحون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على  
قروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق  
واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعقد هذه القروض بواسطة هيئة لائقة  
للقيام بتقديم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري ماونة شرق  
الأردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التي يمكن  
استفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الأردن ، أن يقوم مهندسون  
خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الأردن  
تحت إشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة  
جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه  
المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات  
كأساس للنفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء  
في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظرا لتعقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون

الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض .  
فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوى أن يستوفى البحث في هذه المسألة وأملنا  
أن يصل إلينا رد منه بالتالى فى الوقت المناسب .

وفى نفس الوقت حيث أن الحالة فى فلسطين لا تحتتمل أى تأخير فقد دعونا  
مندوبى اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم  
مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فإذا صادف منهم قبولا فإننا ننوى أن ندججه فى أية اتفاقية وصاية على فلسطين  
وعلى كل حال أود أن أوضح بلاء أننا نقصد الاستمرار فى مباحثة العرب واليهود  
فى مشروع دستورى على هذا الأساس لأننا نعتقد أنه يحتوى على مزايا عديدة  
لكلا الفريقين فى فلسطين .

وسيكون اليهود أحرارا فى ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم  
الخاصة وكذلك فى السعى لتقدم مشروع الوطن القومى اليهودى فى تلك المنطقة  
فتلغى قرابين نقل الأراض وتصبح فى نفس الوقت حكومة المنطقة العربية حرة  
فى السماح أو الرفض لليهود فى شراء الأراضى فى منطقتها إلا أن مساحة المنطقة  
اليهودية ستكون أوسع من التى لهم الحرية أن يتناعوا منها الآن .

وربح العرب هنا ينحصر فى تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائيا من شبح  
السيطرة اليهودية وتمتعهم فى الحال بقسط وافر من الحكم الذاتى مصحوبا  
بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية فى المنطقة اليهودية .

ويفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين فى رقى يكاد ألا يكون لهم أمل  
فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا يظهر جليا الآن، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحا  
للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى إما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية  
(فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين فى إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال  
أن هذا يؤدى فى النهاية إلى دستور اتحادى واضح كل النضوج وإن اتضح أن  
عوامل التباعد أشد من أن تقهر فالطريق مفتوح الى التقسيم .

ومقترحاتنا لا تمس في كلتا الحالتين هذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لأننا  
نعتمد أن هذا المشروع أعدل وأصوب تسوية بين مطالب العرب واليهود يمكن  
الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما  
يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء في مجموعه على  
تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة  
لنا من إعادة النظر في الحالة، وبالأخص فيما يتعلق بالتعقيدات المالية والاقتصادية  
مما من شأنه التأثير على سير وقف المهاجرة ومدادها وتقديم البلاد .



## خطاب معالي عبد الرازق السنهوري باشا

( المملكة المصرية )

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أتشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصري فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رؤى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل إلقائه نظرا لمعرفتي المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصري في هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الوضوح بدرجة لا لبس فيها ولا غموض .

وقبل أن أخوض في الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديري لحسن النية التي بدت في الخطاب الرائعة التي ألناها مستر أتلي ومستريبن ومستر هول في الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت أستشعر أثناء استماعي لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين إنما هو ميلهم الطبيعي إلى الإخلاص والصراحة وقد أوضح مستر يبن رغبته في أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن تقدم بيانا منا بكهبة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألقى بياني هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء في ثلاث نقط :

١ - تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوازين والنظم التي تشمل البوايس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهتم فلسطين عموما ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيمارسها أساسا المندوب السامي يساعده مجلس تنفيذي معين .

٢ — يكون للحكومات الإقليمية الحق في التحديد العددي والتعريف الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكنا أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودي مهاجر إلى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضي ويكون من حق حكومة العرب الإقليمية أن تقبل أو ترفض بيع الأراضي داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة بإقليم اليهود فيستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن باقتناء الأراضي فيها .

٣ — ويترك هذا المشروع المجال مفتوحا في المستقبل لاطراد التقدم السلمي والتطور الدستوري نحو التجزئة أو النظام الاتحادي . وأن اشتراك ممثلي المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهي إلى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقي . ومن الناحية الأخرى فإذا اتضح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مهيئا للتقسيم .

فإذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخيرتين في هذا المشروع المقترح وهما القدس والنقب ( وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا اقتطعت هاتين المنطقتين من الأراضي العربية ) وقصرت بحثي على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بأدخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من الآن . وفي هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضي لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه في مثل هذا النظام من الإدارة غير المركزة سيصير سبيل التطور إما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم . ومثل هذا الوضع سينتهي حتما وفي وقت ليس بعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا — تقسيم البلاد وليس إقامة دولة اتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون إليه هو إقامة دولة يهودية مستقلة . ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الأعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم ” برنامج بلطيمور “ ، ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث إقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا — سيسمح لليهود بهجرة لا حدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم في هذا السبيل أن

المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التي يسكنونها الآن . فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضي التي استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيصبحون حتما بعد قبولهم هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان وأنهم في حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون في الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعني هذا أمرين :

( ١ ) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا بإقامة حكومة يهودية مستقلة ، وبهذا نحقق البرنامج الصهيوني .

( ٢ ) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربي في الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم . كما لن نقف موقفا سلينا حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي خطرا واقعا . أن مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت هذه النقطة في مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة . ولقد قال المستر ماتنجهام بولر في هذا الصدد " أنى أعتقد حتى يسير التقسيم ناجزا - أنه يجب أن يتخذ عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا " . فالتقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كفا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدو سيمنحون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال قائمة بالنسبة للدولة التي أنشئت عن طريق التقسيم . وأنى أعتقد أن العرب سيقابلون مثل هذا الأمر بمقابلة أسوأ من المقابلة التي تلقوا بها التوصية بادخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر فيقول العرب إن اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وإنى أقدر تماما - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيضمن السلم لوضع سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فيطالب اليهود اذ ذاك بجمال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن نواجهها .

فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لا هي باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن إدراكه . كما لا يمكن إدراك ما اقترحه بعض الخبيرين من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة منقسمة إلى دولة عربية في ناحية ودولة يهودية في ناحية أخرى . وهي لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية في أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثاني مستخدمين في سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الأراضي ، التقسيم . وهذه هي نفس النقاط الثلاث التي بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أي الهجرة فيكفي أن نعرض الأرقام التالية :

كان عدد اليهود في مطلع الانتداب أقل من ٦٠ ألفاً وهم يربون الآن على ( ٦٠٠,٠٠٠ ) الف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر إلى أكثر من الثالث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أي شراء الأراضي فمن الملاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ ٦,٥ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أي ما يبلغ ثلث الأراضي المتزرعة . ويلاحظ أيضاً أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضي يبلغون ١٠,٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠,٠٠٠

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودي من الأرض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربي ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للأراضي تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هول - سمسون في تقريره ان نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أي أرض على الاطلاق . كما اتهمت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأراضي التي يسكنها أهالي البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد اتضح أنه حل غير عملي من

النواحى الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بيانا عن سياستها في نفس الوقت الذى أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى رأى أنه بعد بحث اللجنة اتضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التى ستنتج عن الاقتراح الذى يرمى إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية فى داخل أراضى فلسطين . تبلغ من الضخامة حدا يتعذر معها حل المشكلة حلا عمليا .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع O يجب أن يرفض رفضا قاطعا . وقد أورد مستر ماننجهام بولر الملاحظة الآتية فى مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع : " إن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١,٠٠٠ عربى و ٤٥١,٠٠٠ يهودى وذلك فى المقاطعة اليهودية . وهو يدخل فى المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالح العربية و ٧٠ ٪ من الأراضى المنبسطة التى يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الأهلئ بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية " .

لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التى سبق ذكرها والتى يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل إنشائى لمشكلة فلسطين . على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التى يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل . على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الأطنطى وحق تقرير المصير . وقد قال المستر ماننجهام بولر فى هذا الصدد فى خطاب ألقاه فى مجلس العموم " إن العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الأرض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو أمريكى حين يقال له إن مئات الآلاف من المتتمين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيها يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه " .

إن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم الثنائي ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، وبنفس الطريقة التي ألغى بها الانتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها فإن نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية و برلمان تمثيلي .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التي نشأت عن تصريح بلفور الذي ضمن صك الانتداب نفسه والذي يقول بأن لليهود الحق في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين . ورأينا في هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعي الذي يتحوز لهم إقامة وطن قومي . وبغض النظر عما في تصريح بلفور في مناقضته لتصريحات مماثلة في صالح العرب وبغض النظر عن أن فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فإن التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا الى سياسة معينة ولا يقران، حقا شرعيا . وحتى لو فرضنا أن السلطة المتدبة نفسها قد ارتبطت بوعد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإن عبارة "وطن قومي" لا تزال في حاجة الى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فإنه لا يتضمن قطعا إقامة "دولة يهودية" كما لا ينفي قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا "الوطن القومي" وقد فسر المستر تشرشل تصريح بلفور في سنة ١٩٢٢ بقوله "إنه ليس معناه إحالة فلسطين كلها الى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن في فلسطين" .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه اذا فرضنا اضطرار السلطة المتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فإنها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن . بل لقد حققت وعدها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المترعة التي يملكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه اذا كان للسلطة المتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه

أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

” إن حكومة صاحب الجلالة متبذرة أنه بعد إتمام الهجرة التي ترى أن تستمر خمس سنوات لن نجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة غاضبة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هالك عليها أى التزام لهذا التسهيل“ .

لذلك كان الموقف الحقيقي هو أن الساطة المتدبة مرتبطة شرعياً بانتهاء الهجرة في اللحظة التي تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فإن من حقنا أن نطالب وقف الهجرة وقفا نهائياً عاجلاً . ومسألة الهجرة هذه هي أهم جانب في مشكلة فلسطين كلها . وطالما تحل هذه المشكلة حلاً عادلاً يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فإن الأمل عظيم في تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية في الشرق الأوسط الى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الأمبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم في العالم واضطراد تقدم الحضارة .

## خطاب معالي الدكتور فاضل الجمال

(المملكة العراقية)

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أود قبل كل شيء أن أتوجه بالشكر إلى جناب المستر بيغن لطرحه أوراقه مكشوفة على المسائدة، وأحسب أن هذا هو أفضل طريق لبلوغ التفاهم الكامل المتبادل، كذلك أحب أن أ سجل هنا، أننا قد قابلنا بسرور عظيم في العراق، بيان المستر بيغن، الذي أعلن فيه أن مصادقة العالم العربي، أعظم أهمية لبريطانيا العظمى من جيوش ترابط وتعاسكر في الشرق الأوسط. ونحن نرى على التحقيق أن الصداقة المتبادلة بين شعبينا، هي أمر ذو أهمية حيوية لنا جميعا، وأخشى أن تسبب المشكلة الفلسطينية في إنسداد تلك الصداقة.

وأحب أن أعلن هنا، أننا في العراق نبدي اهتماما عميقا بمشكلة فلسطين. فهي تعتبر عندها إحدى مسائلنا الداخلية، فضلا عن دلالاتها الوطنية والدولية، لأن سلامتنا واستقرارنا يتأثران تأثرا مباشرا بحوادث فلسطين. ويوجد في العراق زهاء ١٢٠ ألف يهودي، عاشوا بها منذ قرون في سلام وانسجام كاملين جنبا إلى جنب مع إخوانهم المسلمين والمسيحيين. ولم يكن في الجلو السياسي شيء يبعث على إثارة الاضطراب وتعكير صفو ذلك الأمن والانسجام، إلى أن وفدت الصهيونية إلى فلسطين. وعندئذ بدأ اليهود في العراق يجدون أنفسهم على الرغم منهم قد أساءت إليهم الصهيونية بإساءة بالغة، وإن الحكومة لتبذل أقصى جهدها للتحلولة دون وقوع أي اضطهاد من شأنه أن يؤدي إلى إثارة الفسلاق والمتاعب بين الأفراد الذين يعتقدون عقائد مختلفة.



وقبل أن أتصدى لمناقشة مشروع موريسون ، أود أن أثير نقطا قليلة ، لها — في رأيي — أثر مباشر في أية تسوية مقبلة لمشكلة فلسطين .

١ — النقطة الأولى هي أن العرب يرغبون في تحقيق السلام وكفالة الأمن . والواقع أن السلام والأمن قد اضطرب جلهما نتيجة لحركات الصهيونية السياسية ، وكان العرب على الدوام يفصحون عن آلامهم ويرسلون صوتهم مطالبين بحقوقهم ، وهم يسعون إلى تحقيق تسوية نهائية لقضيتهم العادلة . غير أن اليأس قد بلغ بهم مداه . فقد فقدوا إيمانهم وثقتهم باللجان والبيانات الرسمية ، لأنهم يرون حتى الآن أن كل قرار ينطوي على احترام حقوقهم قد أغفل وأهمل ، في حين أن القرارات الموضوعية لصالح المهاجرين المتطقلين قد أُجريت تطبيقها وإني أناشدكم جادا باسم السلام والعدالة ، أن يمنح السلم والعدل للعرب في فلسطين .

٢ — وثمة نقطة هامة جدا لا بد من حسمها مرة واحدة وإلى الأبد ، ألا وهي أن فلسطين بلد خلو من كل جاذبية وسحر ، فهي جزء يسير من أمة لها طاقها الطبيعية والمادية . وليس هنالك شيء غامض يتعلق بطاقتها ومقدرتها كما أنها لا تنطوي على أية مقدرة أو قوى خارقة للعادة . وهي ككل بلد آخر غيرها ، يقطنها شعب من الشعوب . أما كونها تضم بين ربوعها الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة العظمى فأمر لا يضيف شيئا جديدا لطاقها الطبيعية ، كما أنه ليس جديرا بأن يثير المشاكل والتعقيدات السياسية . أما الدافع الوهمي الذي يحمل الصهيونيين على المطالبة بفلسطين ، فهو خرافة ليس إلا ، وينبغي استنصاها بتاتا ، فالصهيونية أولا وقبل كل شيء ، ليست حركة دينية وإنما هي فكرة سياسية عارضة . ولو أننا قبلنا ثانيا سابقا الصلات والعلاقات الوهمية والخرافية ببلاد الشعوب الأخرى ، فقد نجد أنفسنا واجهين بقضية جديدة تثير النزاع في مختلف بلاد المعمورة ، ذلك أن أية أمة معتدية قد يسعها أن تختلق صلات وهمية خرافية ببلاد شعب آخر . ومن ثم فإنه يبدو لي أن المشكلة الفاسطينية حقيقة بأن تعالج استنادا إلى الأسس والقواعد الطبيعية والإنسانية ، بدون أي تقدير لوسائل الخرافة (المنثولوجية) .

٣ — ويبدو لي أن أساس كل المتاعب القائمة في فلسطين ينحصر في طبيعة الصهيونية السياسية . ذلك أن الصهيونية السياسية حركة عدوانية . ونحن لا نعرف

لأهدافها ومطامعها حدودا . وأن فكرتها الأساسية الشتملة على العنصرية والدين والقومية ، لتلتقى في كثير مع الفكرة الأساسية للنازية . فنفس الفكرة القائلة بالشعب المختار ، وأرض الميعاد ، لا تختلف كثيرا عن المبدأ النازي . "الشعب المختار" . لعله . ! أرض الميعاد...؟ أية أرض .؟ أى أرض تلك هى الأرض الموعودة .؟ أهى جزء من فلسطين ...؟ أهى كل فلسطين ؟ أهى فلسطين وشرق الأردن ؟ أهى فلسطين وشرق الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق...؟ هذه هى الأسئلة التى أوجب عنها بأجابات مختلفة ونحن نعرف جيدا أن الصهيونيين ليسوا من الغباء والحق بحيث ينفقون الملايين بل مئات الملايين من الجنيهات ، من أجل بلاد قحلة ضيقة . لقد وفدوا اليها فى الواقع وهم يحملون بين جوارحهم مطامع واسعة ، ترمى الى السيطرة ، اقتصاديا على الأقل ، على العالم العربى بأسره ، بل على الشرق الأوسط جميعه . والأمر المحقق أن العرب لا يستطيعون أن يبدوا عدم الاكتراث بمثل هذه النوايا العدوانية .

ولقد أثبت الصهيونيون بخططهم التى اصطنعوها : أنهم أعظم شرا ووبالا من النازيين ، ذلك أنهم يستخدمون وسائل فى التسلل واقتصاص الشعوب وانتراع أراضيها وتجارها ، مما لم يحاول النازيون قط تطبيقه . وهم فى وسائلهم القتالة وفى أعمالهم الارهابية لا يقلون مقدرة وكفاءة عن النازيين ، أن لم يبرزوهم . والمسألة التى أحب أن أطرحها على الحكومة البريطانية هى أن العرب يواجهون خطرا وبيلا . فهم يواجهون غزوا عاما ، لأن الصهيونيين لا يقومون بشيء أقل من غزو فلسطين . وهذا الغزو العدوانى ، يجب أن يعلم أمره العالم قاطبة كما يجب أن يعلم العالم شيئا عن هذه العقيدة العدوانية وعن الخطط التى تصطنعها ونحن نرجوا من الحكومة البريطانية التى تقدر قلبيا صداقة العرب ، أن تعطف على العرب وتقرر وضع حد نهائى لهذا الخطر .

وأود أن أتوجه بالسؤال للستر بيفن عما إذا كان يرحب بخمسمائة ألف نازى يجلبون الى انجلترا بقصد تشييد أركان وطن نازى قومى ، أنى لوافق كل الثقة من أنه سيعارض هذا الاتجاه وأنه سيناضل دونه ، بيد أن ذلك هو ما يقع فعلا للعرب فى الشرق الأوسط ولا يزال الخطر فى اطراد ونمو مستمر .

٤ - أما فيما يخص بتدخل الولايات المتحدة في مسألة فلسطين ، فلدى ملاحظتان أود الإشارة إليهما . الأولى هي أنني واثق من أن الشعب الأمريكي العظيم الذي لم أشك قط في إخلاصه في الدفاع عن الديمقراطية والعدالة ، قد استغلته الدعاية الصهيونية القوية . وأنا لمتأكد من أنه متى اطلع الأمريكيون على حقائق القضية العربية وادركوا عدالتها ، وعرفوا الخطر الذي ينذر بالاساءة الى علاقاتهم الودية بالعالم العربي . فانهم لن يترددوا في الكف عن تأييدهم للصهيونية . والملاحظة الثانية هي أننا إذا قبلنا التدخل الأمريكي ، فينبغي علينا حينذاك أن نمنح الحق في مثل هذا التدخل للأمم أخرى . من أجل هذا نشعر أن تسوية المسألة الفلسطينية ، ينبغي أن يقتصر أمرها على العرب والحكومة البريطانية . أما فيما يتعلق بالصهيونيين فليست لهم حقوق أساسية . فقد منحتهم بريطانيا امتيازاً أساءوا تفسيره كما أساءوا استخدامه .

ومن الحقائق الجوهرية التي ينبغي الاعتراف بها وتقديرها ، هي أن العرب واليهود في فلسطين لم يكونوا قط في موقف متعادل متكافئ . فالعرب هم أصحاب البلاد الشرعيون في حين أن الصهيونيين غزاة معتدون . فالمسألة إذا ليست مسألة حق يواجه حقاً وإنما هي حق يواجه باطلاً .

٥ - وواجب علينا أن نفصل - فصلاً نهائياً - بين مشكلة اليهودية العالمية والمسألة الفلسطينية فالمشكلة اليهودية يجب أن تعالج في أوروبا ، لأن أوروبا تحتاج إلى معمرين ومنشئين يستطيعون إصلاح الدمار الذي أتزله بها النازيون . ونحن لا نستطيع أن ندعى أننا كسبنا الحرب إذا استمرت جذور النازية متغلغلة في أوروبا ، وإذا واصلنا حرمان اتباع الدين اليهودي في أوروبا من التمتع بكافة حقوقهم الدينية والمدنية الكاملة . وحقيقة الأمر هي أن الخطط الصهيونية المؤذية قد طبقت لتوهين الروابط القومية لليهود أوروبا ، وجعلهم يؤمنون بأنهم لا يمتون بصلته للبلدان التي يعيشون فيها ، وأنه ينبغي لهم أن يقصدوا إلى فلسطين ولا يستطيع العرب أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين عن مثل هذه الخطط المناهية للإنسانية .

٦ - هل المبادئ الديمقراطية التي ينطوى عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وميثاق الاطلنطي ، والحريات الأربع ، ستطبق على شعب فلسطين ، أو هل

شعب فلسطين سيصبح فريسة لخطط ومشاكل ليس هو مسئول عنها؟ ولم ياترى يعاقب عرب فلسطين ، دون ما ذنب اقترفوه ، بحرمانهم من قيام حكومة ذاتية ومن حق تقرير مصيرهم ، لمجرد أن الحالمين ذوى المطامع الأشعبية يعتمدون لإنشاء حكومة أجنبية في بلد عربي ؟

٧ - لقد أعلنت الحكومة البريطانية في حزم ، في أكثر من مناسبة ، أنها لا تمنح أن يصبح الوطن القومي اليهودي دولة يهودية ، وأن وعد بالفور لم يرم إلى الابحاف بحقوق العرب وامتيازاتهم في وطنهم . وأود أن اعرف ما إذا كانت الحكومة البريطانية لا تزال تقف هذا الموقف فإذا أصبح ذلك فنحن نأمل أن تضع حدا نهائيا وسريعا لأهداف الصهيونية ومطامعها ، وأن تتحقق من أن المشروع المقترح لفلسطين لن يؤدي إلى إقامة دولة يهودية .

٨ - وإني لعلى ثقة من أنه لو كان اللورد بالفور لا يزال على قيد الحياة ، لأعرب عن أسفه من أجل الوعد الذي ارتبط به . والظاهر أن ذلك الفيلسوف العظيم قد تورط ، وقيل له إن فلسطين بلد لا يكاد يقطنه أحد من السكان ، أويقطنه على الأقل أناس بدائيون ليست لهم أية مثل عاليا أو أهداف ينشدونها . أما الآن وقد طبقت التجربة ربع قرن من الزمان ، فإنه لمن النبيل والعظمة الاعتراف بأن مثل هذه الخطة لم تكن حقا ، وأنها لا يمكن أن تؤدي إلى الحق . ولقد آن الأوان لاتخاذ قرارات عظيمة وتصحيح أخطاء الماضي أو وقفها على الأقل . إن العالم يحتاج إلى إعادة أموره وقواعده على أسس من المبادئ لا على سند غير مشروع . وينبغي أن ندرك أن حق الشعوب والأمم هو في أن تعيش حياتها في أوطانها وأن تتمتع بتقرير مصيرها . ولقد آن الأوان لأن نعترف بهذا الحق لعرب فلسطين .

٩ - ومهما يكن من أمر الرأي الذي نراه بشأن قيمة التاريخ وحق استخدامه ، فإن العرب لا يستطيعون بحال أن يتنازلوا عن حقوقهم التاريخية والشرعية في فلسطين . فلا الوعود ولا التصريحات ولا البيانات التي تبنت هذه الحقوق مما يستطاع إنكاره أو نسيانه . فمكاتبات مكاهون وغيرها من المواثيق والعهود التي اتخذت إبان الحرب العالمية الأولى ، والفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم التي صودق عليها في سان فرانسيسكو ، والبيانات

السياسية المختلفة التي أعلنتها حكومة جلالة الملك وكتاب تشرشل الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢ ، وكتاب باسفلد الصادر في سنة ١٩٣٠ ، والكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٣٩ ، هي سجل موثيق وعهود بريطانية وستظل معتبرة من جانب حكومة جلالة الملك موثيق شرف تربطها وتقيدتها في سبيل تحقيق الحقوق العربية .

وأن الحكومة العراقية ، إذ تضع نصب عينها النقط السابق الإشارة إليها لا تستطيع سوى أن ترفض مشروع موريسون الاتحادي ، أو المشروع الأقليمي كما يدعى الآن . وهذا المشروع يتناقض تناقضا أكيدا مع النقط التالية :

١ - سيؤدى المشروع على الأرجح الى التقسيم . والعرب لن يوافقون أبدا على التقسيم لأنهم هم الأم الحقيقية للطفل ، إذا نحن تذكرنا قصة المرأتين اللتين احتكما الى سليمان الحكيم .

٢ - سيغنى التقسيم قيام دولة يهودية ، ولن يقبل العرب أبدا أى مشروع يؤدى الى ذلك .

فقيام دولة يهودية لن يكون بمثابة عمل ناشز في الشرق الأوسط فحسب وإنما هو خطر يهدد جميع من يهمهم الأمر . والمؤكد أنه سيؤدى الى أكثر مما جال بخاطر الحكومة البريطانية أن تمنحه لليهود .

٣ - سيجعل المشروع فريقا كبيرا من السكان العرب في حكم الأقلية داخل نطاق الدولة اليهودية وهذا ما نعارضة بقوة .

٤ - وقد يؤدى المشروع الى هجرة أخرى ، وإلى ازدهام المنطقة اليهودية ازدهاما مصطنعا ، الأمر الذى قد يستند اليه الصهيونيون في استخدام كل وسيلة ممكنة للتسلل الى البلاد العربية المجاورة واستغلالها .

٥ - يشمل المشروع كافة العيوب التي ظهرت واضحة جلية في تقرير روهدهد وهو لن يسفر عن نجاح عملي بعد مدة من تطبيقه .

٦ - يحرم المشروع العرب من أفضل جزء في بلادهم ويجعلهم عاجزين عن أن يكفوا أنفسهم بأنفسهم من الناحية المالية ، وأحب في هذا المقام أن أشير الى نقطة أثارها المستر بيغن في بيانه بالأمس ، وهي أنه لا يستطيع أن يرى كيف يمكن

موازنة الميزانية الفلسطينية بدون الأموال اليهودية . وأحب أن أعلن أن الجانب الأعظم من الميزانية الفلسطينية ينفق على قوة البوليس من أجل صيانة الأمن الذي اضطرب حبله نتيجة لوجود الصهيونية ونشاطها .

٧ - ونحن نعارض بشدة المشروع الذي يؤيد وجهة نظر لجنة التحقيق الإنجليزية - الأمريكية في أن فلسطين ينبغي ألا تكون عربية أو يهودية ، وهذا افتئات على أبسط المبادئ البديهية .

٨ - كذلك نعارض بشدة إشارة المشروع الى الأموال التي ستنفق على العرب في فلسطين ، والى الغرض الذي سيمنح للدول العربية . وربما كان مرد ذلك الى نقص في إدراك طبيعة العرب وحلقهم . فإن يوافق العرب أبدا على التسليم بحقهم في وطنهم مقابل رشاوى أو مغام مادية مهما كان مصدرها . فالعربي قد يؤثر الموت أو الجوع على أن يلوث شرفه أو تجرح كرامته . فالشرف الوطني والكرامة القومية يجعلاننا نرفض رفضا باتا مثل هذه المقترحات .

٩ - لن يوافق العراق أبدا على إقامة معبر صهيوني في فلسطين ونحن نرى أنه لن تقوم للسلام قائمة في الشرق الأوسط إلا إذا انتزعت منه أغراض الصهيونية السياسية السامة .

تلك هي آراء بلادى بسطتها في اختصار . ولقد عرضتها في صراحة تامة ، بل لعلنى بسطتها في صورتها الحقيقية المجردة ، بيد أنني أؤكد لكم في إخلاص أنني قد كشفت بدورى أوراقى على المساندة . وأود أن تقابل آرائى التى أوضحها بروح المودة والعطف ، لأننا بهذه الروح وحدها نستطيع أن نضع قواعد حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

## خطاب صاحب السعادة كميل بك شمعون

(الجمهورية اللبنانية)

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

صاحبنا السمو ، أصحاب المعالي والسعادة ، سادتي :

إن بياني سيتضمن دراسة الوفد اللبناني لمشروع المستر هربرت موريسون وكذلك بحث لتاريخ المسألة الفلسطينية والوثائق المتعلقة بها .

إن الوفد اللبناني قد درس بدقة مشروع الحكومة البريطانية لانشاء نظام اتحادى فى فلسطين وهو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذى يناقض فى رأيه حقوق سكان فلسطين العرب فى بلادهم مناقضة صريحة .

إن الوفد اللبناني يهمل فى المفاوضات الحالية نقطتين رئيسيتين :

( الأولى ) المحافظة على حقوق العرب فى فلسطين وعلى ما يصبون اليه من استقلال وتقدم لحياتهم القومية وكلها حقوق مشروعة .

( الثانية ) المحافظة على الصداقة التقليدية التى تربط الأمم العربية والشعب البريطانى والزيادة فى تدعيم هذه الصداقة .

وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة يرون أنهم يكونون قد شكروا لهذه الصداقة إذا لم يؤكدوا أن السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة فى فلسطين قد أثارت للأسف بين الشعوب العربية شعورا من المرارة العميقة لم تستطع هذه المقترحات الأخيرة أن تزيلها .

وإن الوفد اللبناني ليحس بأن عليه أن يؤكد الحقائق الآتية :

١ - إن مطالب سكان فلسطين العرب يبرها تراثهم التقليدى والأخلاق وحقوقهم الثابتة كسكان البلاد الأصليين منذ بداية التاريخ .

إن ما حدث من أن اليهود سكنوا جزءا من هذه الأرض سكنى متقطعة ،  
لقرون قليلة لا يبرر بشكل ما ادعاءاتهم الحالية ولا ما يقومون به من هجرات  
ضخمة إلى هذه البلاد .

ثم إن فلسطين كانت مهد الدين اليهودى وهذا لا يعطى اليهودية العالمية أى  
حقوق سياسية وكذلك لا يمكن القول بأنها تجعل للمسيحيين والمسلمين حقوقا سياسية  
خاصة رغم أن الروابط الدينية التى تربطها بهذا البلد لا تقل دعامة وقوة عن هذه  
التي لليهود .

لقد كانت فلسطين ويجب أن تظل وحدة قومية مستقلة عن كل الاعتبارات  
الدينية . إن مستقبل تكوينها وعلاقتها مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة  
ستضمن لها الحرية الدينية المطلقة بما فى ذلك حرية التبعيد فى الأماكن المقدسة  
والمحافظة على سلامتها .

٢ — إن الوفد اللبنانى لا يوافق بشكل ما على التفسيرات التى تقول إن  
فلسطين لم تضمن فى المراسلات المتبادلة فى ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنرى  
ماك ماهون وشريف مكة . بل هم يرون على النقيض أن هذه المراسلات وخاصة  
العبارات التى تشير إلى الأراضى التى تقع إلى الغرب من دمشق ( خطاب  
٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ) باخراجها هذه الأراضى نفسها من التقسيمات المستقبلية  
تتضمن بالضرورة أن جنوب سوريا وبألفاظ أخرى فلسطين داخل فى نطاق  
البلاد العربية التى وعدت بالاستقلال .

٣ — إن الوفد يرى نفسه مرغما على التذكير بالوثائق والتصريحات التى  
لا عداد لها التى قطعت فيها الحكومة البريطانية على نفسها المواثيق والعهود  
أن لا تتخذ قرارات خاصة بمستقبل فلسطين دون رضا سكان هذه البلاد وبشكل  
يتفق مع مصالحهم الاقتصادية والسياسية .

( ١ ) فيقول تصريح ٧ يونيه سنة ١٩١٨

” أن حكومة صاحب الجلالة ترغب وتود أن ترى الحكومات  
المستقبلية لهذه المناطق قائمة على مبدأ رضا المحكومين وتعلن أن هذه  
السياسة نالت وتنال تأييد حكومة صاحب الجلالة “



(ب) في حديث بين الجنرال السير ارموند النبي والأمير فيصل في أكتوبر ١٩١٨ جاء:  
”ولقد ذكرت الأمير فيصل أن الحلفاء ارتبطوا بوعود الشرف أن  
يسعوا ليصلوا الى تسوية تتفق مع رغبات الشعوب التي يعينها الأمر  
وسألته بالحاح أن يضع كل ثقة في نياتهم الطيبة“.

(ج) التصريح الانجليزي الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ :

”إن الغاية التي تسعى اليها فرنسا وبريطانيا العظمى في مقاومتهم  
في الشرق الأدنى للحرب التي أشعلت نيرانها المطامع الألمانية هي تحرير  
الشعوب التي حكها الأتراك هذا المدى الطويل تحريرا شاملا كاملا  
وإقامة حكومات قومية تستمد سلطتها من سكانها الأصليين وحريةهم  
في الاختيار والسبق في العمل“.

لقد اعنت اللجنة البريطانية العربية التي أقيمت أثناء مؤتمر فلسطين في ١٩٣٩  
النظر في هذه الوثائق . وجاء في تقرير اللجنة .

”في رأى اللجنة أنه من الواضح من هذه التصريحات أن حكومة صاحب الجلالة  
لم يكن لها حرية التصرف بفلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات سكان  
فلسطين ومصالحهم وأنه يجب أن يعمل حساب كل هذه التصريحات في أى  
محاولة لتقدير المسؤوليات التي حملتها حكومة صاحب الجلالة نفسها — وذلك  
عند تفسير هذه المراسلات أمام سكان هذه البلاد كنتيجة لهذه المراسلات“.

٤ — إن الانتداب المفروض على فلسطين يقر حق سكان هذه البلاد  
في الاستقلال ويؤكد أن الهجرة اليهودية واقامة وطن قومي يهودى لن يؤثر بشكل  
ما على حقوق عناصر السكان الأخرى أو مركزهم .  
(١) المادة ٢٢ من ميثاق جامعة الأمم تقول .

”إن بعض الطوائف التي كانت تنسب سابقا للامبراطورية العثمانية  
قد بلغت درجة من التقدم تجعل قيامها كأمم مستقلة مما يجوز  
الاعتراف به اعترافا مقيدا بشرط هو أن توجه السلطة المنتدبة  
بالمساعدة والنصيحة ادارتها حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه ان  
تتولى حكم نفسها بنفسها“.

(ب) المادة ٦ من الانتداب الخاصة بنمو الوطن القومي اليهودي تفصح عن احترام مماثل لحقوق السكان العرب فتقول .

”وبينا يعمل على تسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود يجب ضمان حقوق عناصر السكان الأخرى ومركزهم وعدم أحداث ما يؤثر فيها“ .

وأن الوفد اللبثاني ليدرك تمام الإدراك أن ليس ثمة ما يمكن عمله الآن لإقامة نظام من الحكم القومي في فلسطين أو البلوغ بهذا الاستقلال المستوى الذي بلغته البلاد العربية الأخرى التي تربطها بها روابط الدم والتقاليد الثقافية واللغوية المشتركة والوفد يعلم أن ما حدث من أن فلسطين لم تحقق حريتها لا يرجع إلى أي تأخر يتصف به سكانها أو نقص في مستواهم العقلي أو الاجتماعي إذا ما قورنوا بالبلاد المستقلة الأخرى بل لهذا السيل المنظم الذي لا ينقطع من المهاجرين الذين صمموا على إحالة فلسطين دولة يهودية والذين يهددون بوجودهم بعدد ضخم دائم التزايد آمال فلسطين ووحدتها القومية .

والوفد يلاحظ بأسف مماثل ان الحكومة البريطانية لم تنفذ من كتابها الأبيض الذي نشرته في مايو سنة ١٩٣٩ وحددت به سياستها في فلسطين الا هذا الجانب الذي يساعد الهجرة اليهودية واهملت الالتزامات التي اخذتها على نفسها للسكان العرب والاقتراحات الحالية من الناحية الأخرى التي تقسم فلسطين تقسيما مبتسرا إلى مناطق أربع والتي تسمح بدخول أعداد كبيرة من اليهود وجواز استمرار الهجرة في المستقبل هي بمثابة انكار لكل هذه الالتزامات ونقض للانتداب الذي تقوم الحكومة البريطانية بمزاولة سلطتها في ظله .

٥ - من الواضح من مقترحات الحكومة البريطانية وكذلك من توصيات لجنة التحقيق الإنجليزية الاميريكية ان اللجنة التي استخدمت لاستمرار الهجرة اليهودية هي مقدره فلسطين على الاستيعاب الاقتصادي .

ونحن لا نرى في هذا وجهة نظر غاية في الضيق فقط بالنسبة للسألة الفلسطينية وإنما عجز فاضح عن تفهم حقوق السكان العرب وآمالهم من الناحيتين الوطنية والاقتصادية على السواء . فإن عرب فلسطين ينظرون للمحافظة على حقوق بلادهم وتحقيق حريتهم وقرار حياة قومية مشيدة الأركان كهدهم الأسمى وهم في هذا مثل دول أوربا التي ضحّت بشبابها وثروتها ومنايع ثروتها الاقتصادية للمحافظة على استقلالها .

ان الحديث عن مقدرة فلسطين الاستيعابية في رأينا محض وهم يستخدمه الصهيونيون لتبرير الهجرة على نطاق واسع فيحققون بهذا غرضهم الحقيقي وهو ليس اقتصاديا بل سياسيا أى تحويل فلسطين الى دولة يهودية .

وليس علينا الا الإشارة الى الوثائق التي لا عداد لها والتصريحات التي سبق ان أوردناها حتى تدركوا ان العامل القومي هو العامل الاساسي الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار حين نسمى لحل مشكلة فلسطين حلا عادلا .

ان كل الاتفاقيات التي وقعت قبل اعلان الانتداب تعلن ان العامل الموجه لسياسة الحكومة البريطانية يقوم على رضا سكان فلسطين واحترام حقوقهم المدنية والسياسية . والنظام الانتدابي نفسه في مادته السادسة يجسد قيام وطن يهودي قومي بشرط ان لا يتعارض هذا مع حقوق السكان المحليين ومركزهم .

ويتناول الكتاب الأبيض الذي نشر في سنة ١٩٣٩ والذي يرسم السياسة البريطانية في فلسطين هذه المسألة بالعبارات الآتية:

”اذا أثرت الهجرة في مركز البلاد الاقتصادي تأثيرا مضادا حينذاك يجب فرض القيود عليها فرضا واضحا . وكذلك اذا افسدت موقف البلاد السياسي بشكل خطير حينذاك تصبح عاملا لا يمكن تجاهله . ورغم أنه ليس من العسير القول بأن عدد المهاجرين اليهود الكبير الذين سمح لهم بالدخول حتى الآن قد استوعبوا اقتصاديا فإن مخاوف العرب من ان هذه الهجرة ستستمر دون توقف حتى يبلغ السكان اليهود مركزا يسيطرون به عليهم قد انتج آثارا خطيرة للغاية لليهود والعرب على السواء وخطيرة كذلك بالنسبة لسلم فلسطين ورفاهيتها .

فاذا سمح في هذه الظروف باتصال الهجرة حتى تبلغ مقدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادي نياتها بدون النظر الى كل الاعتبارات الأخرى فان عداء خطيرا سيشتعل أواره بين الشعبين وقد يبلغ الموقف في فلسطين مبلغا يصبح به مصدرا دائما للانقسام بين شعوب الشرقين الاوسط والأدنى وان حكومة صاحب الجلالة لا يمكن ان تقبل الرأي القائل بأن التزاماتها التي يفرضها النظام الانتدابي أو اعتبارات المنطق السليم والعدالة تتطلب منها ان تغفل هذه الظروف في رسم سياسة الهجرة “ .

إن في رأى اللجنة الملكية ان ارتباط سياسة تصريح بلفور بالنظام الانتدابى يتضمن الاعتقاد ان عدااء العرب لسياسة التصريح سيمكن التغلب عليها إن عاجلا أو آجلا . ولقد كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ اصدار تصريح بلفور ترجوان السكان العرب بعد أن يتبينوا الفوائد التى سيجنونها من استقرار اليهود في فلسطين سيروضون أنفسهم على اضطراد نمو هذا الوطن اليهودى . والاحتمالات التى أمام حكومة صاحب الجلالة هى :

( ١ ) السعى في توسيع الوطن القومى اليهودى توسيعا لا رابط له ضد ارادة شعب البلاد العربى التى افصح عنها في قوة .

( ٢ ) السماح باضطراد التوسع في الوطن القومى اليهودى في حالة ما إذا قبل العرب أن يتدججوا فيه . ومعنى السياسة الأولى الحكم بالقوة . وتبدو هذه السياسة لحكومة صاحب الجلالة ، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ، مناقضة لروح المادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم ولالتزاماتها المعينة نحو العرب في الانتداب الفلسطينى ثم إن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين يجب أن تقوم إن عاجلا أو عاجلا على التسامح المتبادل وحسن النية .

إن سلم الوطن القومى اليهودى وامنه وتقدمه تتطلب هذا . ولهذا صممت حكومة صاحب الجلالة — بعد أعمالها الرأى وأخذها بعين الاعتبار المدى الذى سهل به نمو الوطن القومى اليهودى في العشرين سنة الماضية — على أن الوقت قد حان لاتخاذ مبدأ السياسة الثانية التى أشرنا اليها قبلا . وقد قررت الحكومة البريطانية استجابة لمنطق حججها أن لا تسمح بأية هجرة جديدة دون إذن سابق من السكان العرب .

ويرى الوفد اللبنانى أن ليس ثمت عامل جديد يجبذ قيام المشروع الاتحادى أو فرض هجرة يهودية جديدة . وأن الاضطهاد الذى تعرض له اليهود في أوروبا لا يخلق مشكلة فلسطينية ولكن مشكلة إنسانية يجب أن تتعاون جميع الأمم مشتركة على حلها .

إن سياسة الهجرة التى انتهجت في الخمسة والعشرين عاما الماضية قد غيرت تغيرا كبيرا توزيع نسبة العنصرين العربى واليهودى في فلسطين وجعلت مركز السكان العرب في البلاد مركزا شادا .

فبعد ان كان اليهود في ١٩١٩ لا يتجاوزون ٦٠,٠٠٠ بلغوا الآن ٦٠٠,٠٠٠ وأن الموافقة على الاقتراحات البريطانية ستؤدي حتما الى انقاص نسبة العرب انقاصا جديدا حتى يبلغ الصهيونيون أغلبية يستطيعون بها أن يسيطروا على فلسطين .

والصهيونيون في الواقع لا يسرون هذا الأمر فان دعايتهم وأعمال الارهاب التي يقومون بها في شكل منظم افصححت عن سياستهم وأغراضهم . ثم إننا ادركنا أن المشروع الذي يضعه زعماء الصهيونية يحتم لتنفيذه السيطرة المطلقة على كل وادي الاردن ومنايع نهر الاردن وهذه المنايع توجد في أراضى سوريا ولبنان ولذلك نجد أن في المشروعات الصهيونية تهديدا قويا للبلاد المجاورة .

والوفد اللبناني على غير استعداد لأن يقبل الرأي القائل بأن الحكومة البريطانية ستستخدم في وقت ما كأداة لتنفيذ هذه المشروعات التي ترمى الى السيطرة والقضاء على حقوق العرب .

إن مسألة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، حتى ولو أمكن وضعها موضع النظر لا يجب أن تستخدم لمصاحبة اليهود وحدهم فيجب أولا أن تستخدم لاضطراد تقدم سكان فلسطين العرب ويتضح من الاحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين أن هؤلاء السكان العرب يزدادون بنسبة  $2\frac{1}{2}$  في المائة في العام .

٦ - إن المشروع الاتحادي الذي تقترحه الحكومة البريطانية لم يعرض في تفاصيله الفنية على الحكومات المثلثة في المؤتمر بعد . واني أنكر إنى سألت اذا كانت قد وضعت أى خرائط بعد تصوّر هذا المشروع ولكن لم يعط بعد شيء منها للوفود . على أنه يتبين من النصوص التي أرسلت للوفود النقاط التالية .

( ١ ) إن المشروع يعمل على تقسيم فلسطين الى وحدات ادارية في مناطق أربع هي المنطقة العربية والمنطقة اليهودية والنقب وهي عبارة عن أرض حرام ومنطقة القدس وهي مركز الحكومة الفلسطينية المركزية .

( ٢ ) ستولى الحكومة المركزية مسؤولية الهجرة التي تجرى بعد اتمام هذا التقسيم ولكن المنطقة اليهودية تستطيع أن توصى بقبول أى عدد من المهاجرين يمكن هذه المنطقة أن تتقبلهم .

( ٣ ) تحكيم كلا من المنطقتين العربية واليهودية ادارة مسؤولة عن تيسير الشؤون المحلية .

( ٤ ) حالما يتم موافقة الجهات صاحبة الشأن على هذا المشروع سيرخص بهجرة ١٠٠٠٠٠٠٠ يهودى الى فلسطين .

والوفد اللبناني لا يمكن أن يساهم في هذا المشروع الذى لا يصلح الا في بلاد بكر لم يسكنها أحد بعد وليس في بلاد أقام فيها العرب طوال التاريخ ولهم فيها حقوق لا يمكن اغفالها أو النغاضى عنها .

وبينا النظام الانتدابى والتشريعات الأخرى التى سبقت هذا النظام وجاءت بعده تعترف بحق العرب في فلسطين اعترافا شاملا فان المشروع القائم للحكومة البريطانية يقصر حقوق العرب على المنطقة "العربية" وهذا المشروع في اخضاعه المنطقة العربية للحكومة المركزية يجعل الآمال القومية مسائل وهمية تماما .

هذا بينما "النقب" وهى أراض لم يمش فيها غير العرب منذ آمام بعيدة قد انتزعت من المنطقة المخصصة للعرب .

وتضم المنطقة اليهودية أكثر الأراضى خصوبة وتشمل هذه الجزء الأعظم من مزارع المواخ العربية، وكذلك الموانى البحرية الرئيسية . وهى تحتوى كذلك — بجانب مساحات الأرض الشاسعة التى يملكها العرب الآن فعلا — على أقلية عربية لا تقل عددا عن سكان هذه المنطقة من اليهود . وستعرض هذه الأقلية المهمة والأرض التى تمتلكها للضغط وانتزاع الأراضى من جانب المؤسسات اليهودية والادارة .

ويكفيينا لكى نتصور المعاملة التى سيلقاها العرب أن نشير الى نصوص الاكتتاب القومى اليهودى التى تشترط عدم رجوع الأراضى اليهودية الى غير اليهود والى عدم استخدام غير اليهود في هذه الأراضى بحال من الأحوال .

وحسبنا أن نلقى نظرة على الخرائط التى رسمتها لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية لندرك أن تنفيذ خطة من هذا النوع كافية لأن تقضى القضاء المبرم على آمال العرب القومية عامة ، بل انها تتعارض تعارضا شاملا مع مصالح العرب وحقوقهم .

ولا نستطيع كذلك أن نساهم بالموافقة على دخول مائة ألف مهاجر يهودى جديد ولا جواز هجرات تالية أخرى . اننا ندرك تمام الإدراك أن الصهيونيين سيستغلون بمساعدة الهيئات التي تناصرهم في كل العالم التعاسة التي يعاينها إخوانهم في الدين في البلاد الأوروبية فيملاً وأن منطقتهم بأعداد هائلة من المهاجرين حتى يستطيعوا أن يدعوا بعد هذا أنهم أغلبية ويفرضون بهذا وجهة نظرهم على الحكومة المركزية ويسيطون سيطرتهم على كل فلسطين .

ولقد ذكر المستر بيغن في التصريحات التي أدلى بها في جلسة أمس بالعبارة الآتية :

” إنى لا أرى من الخير اقتراح أية تسوية لا يرضى عنها اليهود فان هذا كفيل بأن يقضى عليها“ .

فاذا كان هذا الحال فليس من الممكن وضع حل للمسألة الفلسطينية قبل أن يحظى برضاء الأقلية اليهودية وبهذا يتوقف مستقبل هذه البلاد ووحدتها على رغبات هذه الأقلية .

وفي هذا تعارض صريح مع المبادئ التي قبلها العالم والتي أعلنتها الحكومة البريطانية نفسها على رؤس الأشهاد قبل المشاورات الخاصة باقامة دستور الهند وقالت فيها انه لا يمكن فرض رغبات الأقلية الهندية على رغبات الأكثرية .

ونحن نستطيع اذا أن نتساءل فيما اذا كان ما يعتبر دالاً وحقاً بالنسبة للهند ينطبق على فلسطين ؟

إن الوفد اللبناني ليرغب رغبة جديده في إيجاد حل لمشكلة الفلسطينية وهو كثير الأمل في أن يحقق هذا الحل بالاتفاق التام بين الوفود والحكومة البريطانية والوفد لا يقبل بشكل من الأشكال أى حل لا يتفق مع المبادئ التي دأبت الجامعة العربية على إعلانها وهي :

( أ ) الإبقاء على صبغة البلاد العربية القومية ووحدة أراضيها .

( ب ) استقلال هذه البلاد ودخولها في الجامعة العربية .

( ج ) إيقاف كل هجرة يهودية يمكن أن تؤثر في صبغة البلاد القومية وآمالها .

## خطاب دولة سمير باشا الرفاعي

( المملكة الأردنية الهاشمية )

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أيسمح لي ، قبل بدء خطابي ، بالقول إنني قد ظفرت بشرف ، إذ أجدني مستطعيا الاعراب ، باسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية الى هذا المؤتمر ، عن شكرنا لحكومة جلالة الملك البريطانية ، لا تاحتها لنا هذه الفرصة لتبادل الآراء معها بشأن فلسطين ومناقشة المقترحات التي تهدف الى توفير حل نهائي لمشكلتها ؟

ولا يسع المرء ، وهو يواجه المسألة الفلسطينية ، سوى الاحساس بأنها ليست مهمة يسيرة هينة . فلقد داخلت هذه المسألة عناصر ذات طابع غريب عنها فجعلت منها مشكلة معقدة . والحق أن فلسطين ، بما يسودها من الظروف في الوقت الحاضر ، قد أصبحت الآن ، ليس فقط سببا لتوتر العرب في تلك البلاد وحدها ، وإنما أضحت كذلك مسألة تثير القلق المتناهي في بلاد الشرق الأوسط بأسرها ، إن لم يكن في العالم أجمع . فالبلاد التي بعثت رسالة السلام وحسن النية لأهل الأرض جميعا تطالب الآن السلام وحسن النية من أهل الأرض . ولم كل هذا ؟ لسبب بسيط هو وجود جو من التفكير القلق . وعند ما كانت الحرب تسيطر فكرا على كل اعتبار آخر ، كانت السياسة الحربية سببا في بذل الوعود ، وبذلك صارت فلسطين موضوعا لعهدين متناقضين ضمهما تصريح واحد ، وقد عرف هذا التصريح باسم واضعه ووعدت فيه الحكومة البريطانية أن تنظر بعين التقدير الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، كما وعدت أن تبذل أقصى ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف . وقد احتوى التصريح نفسه على تعهد مضاد ، إذ فهم بوضوح وجلاء أن شيئا ما لا يمكن صنعه يكون من شأنه الازحاف بالحقوق المدنية والدينية للجانبايات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ، أو الحقوق أو الأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر .



وفي مثل هذه العبارة البسيطة ، وعلى هذا النمط الهادئ برز تصريح بلفور للوجود وبعثت الى الحياة المسألة الصهيونية في فلسطين ، ونجمت من ناحية أخرى المآسى والآلام في الأرض المقدسة .

واستجابة للطلب الذي تقدم به رئيس الوزراء في خطابه الافتتاحي وإلى طلب وزير الخارجية في بيانه التالي ، فلست أهدف إلى استراق وقتكم الثمين بمحاولتي هنا أن أعارض في مشروعية ذلك التصريح ولا في سلامته أو عدالته . كلا ولست أرغب في أن أدحض جانبه الأول المتعلق بالوطن القومي اليهودي على ضوء جانبه الثاني الذي يؤثر في حقوق الأهالي من غير اليهود ، لا ولا أتحدى الوثيقة بأسرها من ناحية مواجهتها بما سبقها من وعود بذلت للعرب ، لا ولا حتى أودأن أناقش سلامة حق الحكومة البريطانية أو أية حكومة أخرى في افتئاتها على مبادئ تقرير المصير . كل هذه الموضوعات قد فحصت ودرست على صورة وافية منذ أكثر من خمس وعشرين سنة حتى يومنا هذا ، كما حققت وكتبت عنها التقارير بواسطة بلجان وهيئات عديدة حتى أن الحقائق لم تعد خافية وأصبحت ماثلة الآن في أذهان كل من يهمهم الأمر . ومع ذلك فيلاني أرغب في أن أوجه اهتمام المؤتمر إلى أمرين يبدوان لي على أهمية رئيسية في محادثتنا الحالية ، ويتصلان اتصالا مباشرا بالنقط التي سأعالجها أخيرا في هذا البيان .

أما الأمر الأول فهو الطابع المزدوج لتصريح بلفور الذي أغفل التزامه دائما أبدا كما أنه لم يوجه اهتمام رئيسي إلى حقوق العرب حين تطبيق أية خطة تشجع على تشييد الوطن القومي لليهود ، وذلك على الرغم من أن فلسطين بلد عربي ، وأن العرب كانوا على الدوام يؤلفون غالبية أهلها . أما الأمر الثاني فهو الوعد بأن ينظر بعين التقدير إلى إنشاء وطن قومي لليهود ، وهذا الوعد لم يعن ولا يمكن أن يفسر بأنه يعني تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ، أو إقامة دولة يهودية في أي جزء من البلاد .

وهذان العاملان الرئيسيان في الموضوع الذي نجمته الآن ، قد استعرضا أكثر من مرة في تقارير بلجان التحقيق وفي البيانات الرسمية عن فلسطين . والواقع أن تعبير "الوطن القومي" لم يكن واضحا في معناه وهدفه وفي نتيجته المنتظرة ، حتى

في عقول الأشخاص الذين ابتدعوه . وقد أفضى اللورد بلفور نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٧ بالعبارة الآتية :

” ليس في وسعي أن أظن أن هذه التجربة هي تجربة عظيمة ، لأن شيئا كهذا لم يحاوله أحد في العالم منذ الأزل ، ولأنه مجرد خرافة “ وقد سماها اللورد بلفور ”تجربة كبيرة“ ونعمها بقوله عنها : ” أنها مجرد خرافة “ لم يسبق لها مثل . وفي مناسبة أخرى كان اللورد أكثر صراحة فوصفها بقوله أنها ”مجازفة “ .

ثم قال اللورد متسائلا : ” لست أنكر أن هذا الأمر مخاطرة . أفليس لنا أبدا أن نتعرض للمجازفات ؟ “ .

وقد صرحت لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية مرة أخرى — وهي اللجنة التي اعتبرها العرب هيئة متحيزة تحيزا غير لائق لليهود — فقالت في تقريرها : إن تعبير ”الودان القومي“ يعتبر افتتاحا على القانون الدولي . وإذا كان لي أن أعلق على هذه النقطة بوجه خاص ، ففي وسعي فقط أن أقول إن أي ذهن حساس معقول يرى أن المضي في تجربة أو مخاطرة — والنسخدم هنا تعبير اللورد بلفور — ينبغي أن يوجه إليه اعتبار واهتمام أكثر مما وجه فعلا فيما يتعلق بالحالة التي نواجهها .

ومهما تكن القضية فالحقائق لا تزال تؤكد أن الروح غير السليم لهذا النص قد أسفر عن إيجاد نظريات متعارضة وتفسيرات مختلفة ، يواجهها كل فرد من زاوية تناسب مصالحه وتوائمها على أحسن وجه ، إلى أن رأت الحكومة البريطانية ، التي عهد إليها بالانتداب وتكفلت بمسئولية تنفيذه ، أنه من الضروري إزالة كافة الشكوك فيما يتصل بأغراض الانتداب الحقيقية ، التي تضمنها وعد بلفور ، ولذلك اتخذت خطة نهائية على النحو الذي بيته الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، ولسوء الحظ ظلت هذه الخطة غير حاسمة ، نظرا لأن تطبيقها كان معلقا على عقد مؤتمر شبيه بهذا الذي نشترك فيه الآن ، على الرغم من التنويه بأنها حاسمة ونهائية ، وعلى الرغم من التصريحات والبيانات الرسمية التي صدرت مؤكدة تطبيقها بدون نظر إلى قبولها من العرب أو اليهود ، وهكذا تركت المشكلة ، مرة أخرى دون حل لكي تزداد سوءا وتعقيدا وخطورة .

وجاءت الحرب العالمية الثانية على الأثر مباشرة وظهرت معها مشكلة جديدة في أوروبا ، تلك هي مشكلة الاضطهاد النازي . فلما انتهت الحرب ، اتمزت الصهيونية الماهرة فرصة مغرية ، وعبأت قواها ، وعمت جاهدة على استغلال عنصر الاضطهاد الجديد على أحسن وجه تستطيعه ، تأييدا للوطن القومي اليهودي ولقد نجحت في ذلك المجال نجاحا مرموقا . وكانت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية من ثمار نشاطها . وقد اضطلعت اللجنة برسالتها طبقا لنصوص التوصيات الخاصة بتشكيلها ، وأتمت مهمتها في حدود الفترة الضئيلة جدا من الزمن الذي حدد لها . ولقد أذهلت العرب التوصيات التي تقدمت بها اللجنة . ولعلمهم لم يكونوا أقل دهشة وذهولا من الدولة المنتدبة نفسها ، وبرهان ذلك أن حكومة جلالة الملك أعلنت صراحة أنها عاجزة عن الاضطلاع وحدها بالمسئوليات العظيمة المتصلة بتنفيذ تلك التوصيات . ثم استسلمت لضغط الأقوياء من مؤيدي الصهيونية ، فعينت مادعته "لجنة الخبراء" من بين المندوبين البريطانيين والأمريكيين ، لفحص توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية والتقدم بمقترحات تهدف الى وضع خطة جديدة لفلسطين ، بالموافقة على ما يمكن تطبيقه من تلك المقترحات .

ووفقا لذلك ، عرضت "لجنة الخبراء" تلك المقترحات ، وأعلنت الحكومة البريطانية عن اعترافها قبولها كأساس للمفاوضة ، وهي تعرضها الآن علينا للنظر فيها ، وذلك اعتقادا منها أن هذه المقترحات تشتمل على أفضل الوسائل المؤدية الى حل المشكلة الفلسطينية . وينطوي المشروع الذي أوصت به لجنة الخبراء من ناحية المبدأ ، على فكرة تقسيم فلسطين الى أربع مناطق : منطقة عربية وأخرى يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب . وستكون المناطق الأربع تحت اشراف الحكومة المركزية التي يرأسها المندوب السامي ، مع منح بعض السلطات للحكومات الإقليمية . ولما كان هذا المشروع ، على الصورة التي أفهمها يرمى في صلبه الى تنفيذ توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية ، فيستتبع ذلك أن أية تعليقات ينبغي أن تجعل من تلك التوصيات هدفا رئيسيا لها . وينبغي على أن اتجه هذا الاتجاه ، متى كنت أرغب في إجراء استعراض شامل للتوصيات التي نحن بصدها غير أن حكومتى قد أعربت فعلا عن آرائها حيال تقرير لجنة التحقيق لإعرايا مفصلا ، شأنها شأن جامعة الدول العربية ، وذلك في المذكرة المرسلة الى الحكومة البريطانية ومن ثم ، أجد نفسي مضطرا الى مواجهة هذه المسألة من ناحية عامة

فقط ، فأشير في صورة مختصرة بقدر الامكان الى قليل من النقط الرئيسية ذات الأهمية الجبوية ، كما أناشدكم توجيه أعظم قسط من الاهتمام الى مناقشاتنا الحالية . وهذه النقط هي كما يلي :

- ( ١ ) الاضطهاد .
- ( ٢ ) الهجرة .
- ( ٣ ) مبادئ حكومة فلسطين .
- ( ٤ ) الانتداب والوصاية .
- ( ٥ ) مشروع التقسيم الجديد .

ولقد كنت حاولت في القسم الأول من بياني أن أظهر في كثير من الاقتراب وأن أدلل على أن الوطن القومي اليهودي قد برز من ثنايا فكرة شديدة الغموض إلتمتت في أذهان الأشخاص الذين بدأوا القول بها في الماضي استنادا إلى حقيقة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية في أذهان الأشخاص الذين ينادون بها في الوقت الحاضر . وكان الفريق الأول الذي نادى بذلك في عام ١٩١٧ هو الحكومة البريطانية ، كما كان الفريق الثاني هو نفس هذه الحكومة التي نادى به في عام ١٩٤٦ ونحن جميعا ندرك أن نظرية التطور تستند الى عنصر التغير الدائم . وطالما استمرت التجربة ووجدت الغذاء والتشجيع ، فهي لا تقف ولن تقف .

### الاضطهاد :

أذكر فيما يتعلق بموضوع الاضطهاد ، قصة أو أن أسردها . والأرجح أن رفاق العرب ، أو بعضهم على الأقل ، يعرفونها ، ولعل رفاقنا البريطانيين يجدونها باعثة على شيء من التسلية .

كان يوجد في زاير الأيام حاكم اسمه ” قرقوش “ . كان ذلك الحاكم طاغية له منطقته الخاص وكان يفهم العدالة على صورة ممعنة في الغرابة . كانت تصرفاته شاذة حقا . بيد أنه كان يراها سليمة صحيحة طالما كانت تتسق مع عقلية وأهدافه . وقد حدث في مناسبة من المناسبات أن جاءه رجل فشكا إليه قائلا أنه

تعارك مع رجل آخر ، وقد أسفر ذلك العراك عن فقدان حبة عينه اليسرى . واستصرخ الرجل قرقوش راجيا تحقيق العدالة وإيقاع العقوبة العادلة بالمتهم المحتدى وعند ما جرى بالمتهم ومثل أمام قرقوش طلب إليه أن يدفع عن نفسه التهمة . فقال الرجل أنه مذنب واعترف بأنه — عن غير قصد منه — قد أصاب حبة عين الرجل اليسرى أثناء العراك ثم طلب الصفح والغفران . وأصدر قرقوش حكمه ، مستهديا بالتماعة الذهبية القائلة ” العين بالعين والسن بالسن “ . وذكر قرقوش أنه يجب على المدعى أن يصيب حبة عين المتهم بنفس الطريقة التي أصيب بها . وهكذا كان الأمر الصادر بتحقيق العدالة . غير أن المتهم ناشد قرقوش أن يسمح له بتقديم بيان دفاعي أخير فحقق له قرقوش مبتغاه . وقد أعلن المتهم في بيانه أنه يحترف النسيج . وأنه في حاجة ماسة إلى بصر عينيه الاثنتين كي يكسب قوته وأنه لا يستطيع بحال أن يفقد إحداهما . ولكنه قال أن جارا من جيرانه يحترف الصيد ، وأن الصياد يقفل على الدوام عينه اليسرى عند ما يستد بندقيته نحو الهدف وهذا الصياد لا يحتاج في أداء حرفته إلى بصر عينه اليسرى ، وعندئذ رأى أن العدالة سوف تتحقق على صورة أفضل لو نفذ الحكم في جاره ، ذلك الصياد البريء ، لا أن ينفذ فيه هو ، وهو النساج المذنب . ولقد مال قرقوش إلى المنطق القوي الذي اشتغل عليه طالب الدفاع وكان له أثره في ذهنه . فرأى أنها فكرة منطقية عادلة للغاية ، ومن ثم أمر بقلع عين الصياد اليسرى ، وهكذا حسمت القضية .

والآن ، فلننظر الى قضية فلسطين من خلال عامل الاضطهاد ، وسنرى كيف أنها تكاد تتفق اتفاقا غريبا مع تلك القصة المعزوة الى قرقوش . فلكي ننتقم لليهود ونرضيهم ونحقق لهم العدالة من مضطهديهم ومعذبيهم ، يجب على فلسطين أن تفقد عينا كما يجب على العرب الأبرياء أن يتحملوا العقاب . واذا كان من الواجب على فلسطين إرضاء للبواعث الصهيونية السياسية وحدها ، أن تكون مفتاحا لحل المشكلة اليهودية ، ليس فقط في فلسطين وإنما في أوروبا ، فكيف يجوز للمرء أن يعتقد أن منطق قرقوش في العصور الغابرة قد زال ولم يعد قائما في عالمنا الراهن المستند الى المبدأ الديمقراطي ؟ أجل ، كيف يجوز للمرء أن يقتنع بأن وسائل قرقوش الغربية في الإدارة وتحقيق العدالة قد زالت من الوجود ، وليست موجودة فعلا يطبقها الكبار القائمون على صيانة النظريات والمبادئ الديمقراطية .

إن فكرة الاضطهاد ليست سندا قويا لتحقيق أية محاولة ترمى الى حرمان العرب من أوطانهم التي ورثوها عن آباءهم وأجدادهم . وإني أوافق كل الموافقة على بيان لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية وعلى ما قاله وزير المستعمرات في خطابه بالأمس من أن العالم بأسره يتضامن في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بضحايا الاضطهاد كما يتكافل فيما يختص بضمان استيطان واستقرار جميع أولئك الذين يدعون "بالأشخاص المبعدين". وليس الذنب ذنب العرب فيما يتعلق باليهود الذين كانوا ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي . وليس أحد أكثر عطفًا على الحالة التي وصل اليها أولئك الضحايا من العرب أنفسهم . بيد أن حل مشكلتهم يجب ألا يسعى اليه في فلسطين ، وهي بلد ليست لها أية صلة بها . ويجب أن يكون أي إجراء يهدف إلى حل هذه المشكلة ، بعيدا عن الغضب والعدوان لأن الاضطهاد لا يمكن أن يعالج بالاضطهاد .

### الهجرة :

وفيما يتعلق بالهجرة ، لا تزال الحجمة التي تؤيد مطالب العرب ، هي الأقوى فلقد أقام اليهود في فلسطين قبل وعد بلفور ، وعاشوا في انسجام مع العرب . ولعله مما يبعث على بعض الاهتمام في هذا المقام أن أقتبس مرة أخرى من كلام اللورد بلفور فقد قال :

"أست أرى سببا يبعث أولئك الذين عاشوا في وئام ومودة إبان الحكم التركي على التعارك والتشاحن في ظل الحكم البريطاني". . والرد على هذا التساؤل لا يحتاج إلى شيء من المواهب الممتازة . ذلك أن التصريح الذي ارتبط باسمه هو السبب في ذلك . أجل أن السبب الحقيقي هو ظهور الصهيونية السياسية التي أوجدت القلق والاضطراب في فلسطين . لقد كان اليهود عند ما تجردوا من المطامع السياسية لا يجدون باعتبار يدفعهم على التشاحن والتعارك . غير أنه عند ما وفدت تلك الصهيونية تؤيدها دول العالم العظمى وتدعمها الأفكار المتعصبة بكامل قوتها وهي الأفكار التي تهدف إلى السيطرة وإلى طرد شعب بأسره آخر المطاف من وطنه ، لم يعجب أحد من أن الصراع من أجل البقاء حقيق أن ينشب ، كما لا يعجب أحد من أنه لا يزال مستمرا .

والملاحظ استنادا إلى الإحصاءات الرسمية ، أن الجالية اليهودية في فلسطين قد تزايدت وارتفعت من زهاء ٨٥ ألف نسمة في الوقت الذي صدر فيه وعد بلفور ، إلى زهاء ٥٦٠ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٤٤ . كذلك يجب أن يضاف إلى هذا العدد أولئك اليهود الذين دخلوا البلاد منذ ذلك التاريخ بطرق شرعية أو غير شرعية حتى ليستطيع المرء أن يقول وهو مطمئن أن مجموع تعداد اليهود في الوقت الحاضر يبلغ ٦٥٠ ألف نسمة . والواقع أن نسبتهم إلى مجموع عدد السكان قد ارتفعت من ١٣٪ إلى زهاء ٣٥٪ . واست بحاجة إلى أن أشير إلى الوسائل الغادرة التي يصطنعونها في تحدى قوانين البلاد فيما يتعلق بالهجرة ، إذ أن تلك الوسائل أصبحت معروفة واضحة للعالم بأسره . غير أنه إذا ترك الموقف دون تقييد حاسم ، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن ، فمن الصعب التنبؤ بما سيحدث وبالنتيجة التي سوف نصل إليها بعد خمس أو عشر سنوات .

والعبارات التالية مقتبسة من الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٣٩ وهي تتناول موضوع الهجرة :

” طبقاً لأحكام المادة السادسة من الانتداب ، فإن إدارة فلسطين ، في الوقت الذي تضمن فيه حقوق ومركز سائر السكان دون إجحاف أو تعصب ضدهم ، مطالبة بأن تيسر الهجرة اليهودية في ظل ظروف مناسبة . وفيما عدا ذلك ، فإن المدى الذي يسمح به للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، غير محدد أبداً في صك الانتداب . غير أن الأمر الصادر في عام ١٩٢٢ قد نص على أن تحديق سياسة إنشاء الوطن القومي لليهود قد أشار إلى أنه من الضروري أن تستطيع الجالية اليهودية في فلسطين زيادة عددها عن طريق الهجرة . وهذه الهجرة لا يمكن أن تكون عظيمة بحيث تزيد على ما تحتمله طاقة البلاد الاقتصادية ومن الضروري تجنب الأسباب التي تجعل المهاجرين عبئاً على شعب فلسطين في مجموعته ، ولا يكون أوائك المهاجرون سبباً في حرمان أى فريق من السكان الحاليين من أسباب العمل والحياة “ .

”ومن الناحية العملية نرى منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، أن طاقة الاستيعاب الاقتصادية في البلاد قد وجه إليها الاهتمام باعتبارها العامل المكيف الوحيد وفي الخطاب الذي بعث به مستر رامزي ومكدونالد رئيس الوزراء حينذاك ،

إلى الدكتور وايزمان في فبراير سنة ١٩٣١ اتخذت مسألة الطاقة الاستيعابية الاقتصادية من وجهة النظر السياسية، باعتبارها القاعدة الأساسية الوحيدة وقد أيد هذا التفسير بواسطة القرارات التي انتهت إليها لجنة الانتداب الدائمة .

ولكن حكومة جلالة الملك لا ترى في البيان السياسي الذي صدر عام ١٩٢٢ أو في خطاب عام ١٩٣١ ما يدل على أن الانتداب يتطلب منها في كل الأوقات وفي جميع الظروف تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين طالما لا يتنافى مع مقدرة استيعاب البلاد الاقتصادي ، وهي أيضا لا تجد في ميثاق الانتداب ولا فيما تلاه من بلاغات سياسية ما يعضد الرأي القائل بعدم استطاعة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ما لم يرخص باستمرار الهجرة إليها إلى ما لا نهاية . بغلي أن يتحتم وضع قيود للهجرة إذا ما أثرت تأثيرا سيئا على حالة البلاد الاقتصادية وبالمثل يحتم أيضا عدم تجاهل الأمر إذا ما أضرت ضررا بليغا بموقف البلاد السياسي . ولو أنه من الصعب الأدلاء بأن البلاد قد استوعبت اقتصاديا جميع من دخل إليها من المهاجرين إلى يومنا هذا ، وهو عدد كبير ، غير أن خوف العرب من استمرار هذا التدفق بدون انقطاع إلى أن يصبح السكان اليهود في مركز يساعدهم على التسيطر عليهم قد أدى إلى عواقب غاية في الخطورة لليهود والعرب على السواء ، وكذلك على سلام البلاد ورخائها .

ولكن لاسبيل إلى النكران بأن الخوف من هجرة يهودية لاحد لها منتشر انتشارا عظيما بين الأهليين العرب وأنه قد سبب اضطرابات صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة وقد استنفذت أيضا خزينه البلاد وعرضت الحياة والممتلكات فيها للخطر وأحدثت مرارة في نفوس جميع مواطنيها ، فإذا استمرت الهجرة تحت هذه الظروف إلى الحد الذي تحتمله مقدرة البلاد الاقتصادية بصرف النظر عن أي اعتبار آخر فلا شك في أن تنشأ عداوة قاتلة بين الشعبين وتظل دائمة ، وهناك أيضا احتمال بأن الحالة في فلسطين تصبح مصدرا مستمرا للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والشرق الأوسط ، لحكومة جلالة الملك لا يمكن أن تأخذ بالرأي القائل بأن التزاماتها تحت الانتداب أو ما توحى به الروية والعدالة من اعتبارات تتطلب منها أن تتجاهل هذه الظروف عند ما تبدأ بصوغ سياسة الهجرة .



وأمام حكومة جلالة الملك طريقان : إما أن تسعى في توسيع نطاق الوطن القومي لليهود عن طريق الهجرة غير المحدودة ضد ارادة عرب البلاد التي أعربوا عنها بشدة وإما أن تسمح بتوسيع الوطن القومي عن طريق الهجرة بشرط استعداد العرب للواقفة عليه ، فالطريق الأول سيؤدي الى حكم القوة، وهي سياسة تظهر لحكومة جلالة الملك أنها ، علاوة على اعتبارات أخرى ، تتنافى تنافيا تاما مع روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، وكذلك مع ما أخذته على نفسها من التعهدات للعرب الميينة في ميثاق الانتدات على فلسطين .

فلذلك قررت حكومة جلالته ، بعد التبصر مليا في الأمر وبعد مراعاة مدى نمو الوطن القومي لليهود نتيجة التسهيلات التي قدمتها لإبان العشرين سنة الماضية بأن الوقت قد حان مبدئيا لا تباع الطريق الثاني المنوه عنه سالفا .

بعد مضي الخمس سنوات المزمع الاتفاق عليها ان يسمح باستمرار الهجرة إلا اذا أظهر العرب استعدادا للواقفة على ذلك .

وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأنه لا يوجد هناك أى مسوغ لها ، ولن تكون تحت أى الترام بعد مضي الخمس سنوات المرخص بالهجرة فيها ، لتسهيل إنشاء الوطن القومي لليهود عن طريق الهجرة ضاربة صفحا عن رغائب عرب البلاد في هذا الصدد .

أنا واثق بأنى لن أجد طريقة للتعبير عن وجهة النظر العربية في موضوع الهجرة أكثر ايضاحا مما سردته الآن من صلب وثيقة رسمية تصوغ السياسة المرغوب في اقناعها ليس من حكومة عربية ولكن من الحكومة البريطانية نفسها .

وما سبق سردته ، وبالأخص الجزء الأخير منه ، قد أدات به الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٩، وأما فيما يختص بما ينبغى اضافته اليه في نفس الموضوع في عام ١٩٤٦ فهو ما تقوم بتروييدنا به الحوادث التي تحدث في فلسطين الآن وهي لا تزال مستمرة بموافاتنا بهذه الأدلة ، وما نوهت عنه حاليا يحوى اعترافا دمريجا بأن التعهد بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قد عمل به ويقرر بشكل حاسم أيضا بأن "التجربة" و"المغامرة" اللتين قمنا بهما قد انتهت منهنما وبأنه لا مسوغ هناك للاستمرار فيهما مهما كانا من المغامرين .

وإني شخصياً أعتقد أن مسألة الهجرة هي السبب الأساسي لكل ما نلاقه الآن من المصاعب وإنما إذا تمكنا من الوصول إلى حل نهائي لها ، يقره هذا المؤتمر فإني أكون أقل تشاؤماً مما أنا عليه الآن فيما يختص بإمكان الوصول إلى تسوية المسائل الأخرى التي تتعلق بهذا الموضوع .

## أنظمة الحكم في فلسطين

### الانتداب والصاية :

سأتحول الآن إلى الكلام عن النقطتين الثالثة والرابعة وهما أنظمة الحكم في فلسطين والانتداب والصاية . ولتسهيل الأمور أرى أنه من المناسب تناولها معاً ، وهنا أراني مضطراً مرة أخرى أن أستشهد بما ورد في الكتاب الأبيض ، فقد جاء في القسم الأول منه تحت عنوان "الدستور" ما يلي :

"قد قيل بالحاح أن العبارة وطن قومي للشعب اليهودي يفسح المجال لتحويل فلسطين في الوقت المناسب إلى دولة يهودية أو حكومة حرة .

فرغما عن عدم رغبة حكومة جلالة الملك في معارضة رأى اللجنة الملكية القائل بأن الزعماء الصهيونيين اعتقدوا وقت إصدار وعد بلفور بأن نصوصه لا تحول دون انتهاء فلسطين بأن تصبح دولة يهودية ، فإنها بالاشتراك مع اللجنة الملكية تعتقد بأنه لم يدرف في خلد واضع صيغة الانتداب ، وهو يتضمن وعد بلفور ، أن تحول فلسطين إلى دولة يهودية ضد إدارة عرب البلاد .

" . . . . . فإذك تعلن حكومة جلالة الملك الآن بوضوح وجلاء بأن سياستها لم ترم في أي وقت من الأوقات إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فهي في الحقيقة تعد ذلك منافياً للالتزامات التي اتخذتها نحو العرب تحت الانتداب وكذلك للتأكدات التي أعطتها للشعب العربي في الماضي بالألا يصير عرب فلسطين يوماً ما رعايا لدولة يهودية ضد إرادتهم .

" وقد أخذت حكومة جلالة الملك على عاتقها ، بصفتها السلطة المفوضة في الانتداب أن تكفل تقدم أنظمة الحكم الذاتي في فلسطين ، وهي بخلاف هذا

التعهد الصريح تعد بقاء سكان فلسطين تحت رعاية الانتداب الى مالا نهاية ، منافيا تنافيا كلياً لروح نظام الانتداب ، فمن اللائق والصواب إذن أن يتمتع سكان البلاد في أقرب وقت ممكن بحقوق الحكم الذاتي التي مارسها الآن شعوب البلدان المجاورة .

”والهدف الذي ترمى اليه حكومة جلالة الملك هو إنشاء ، خلال عشر سنوات ، دولة فلسطينية مستقلة تربطها والمملكة المتحدة علاقات معاهدة من شأنها ضمان استيفاء حاجيات البلدين التجارية والاستراتيجية بشكل مرض لكليهما في المستقبل .

”وهذا المشروع لإنشاء هذه الدولة المستقلة يتطلب استشارة مجلس عصبة الأمم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات لانهاء نظام الانتداب .

”وهذه الدولة المستقلة يجب أن تتخذ وضعاً يسمح باشتراك العرب واليهود في الحكم بطريقة تكفل ضمان المصالح الجوهرية للطرفين“ .

”وستبذل حكومة جلالة الملك كل ما في وسعها لإيجاد الحالات والأوضاع التي تساعد هذه الدولة المستقلة كي تبرز إلى حيز الوجود في بحر عشر سنوات“ .

فأمام نصوص صريحة كهذه لبيان سياسي بريطاني يعترف بكل جلاء ووضوح بوجود إنهاء الانتداب على فلسطين وكذلك يعترف بنضوج وصلاحيّة الشعب الفلسطيني للتمتع بحقوق الحكم الذاتي كما مارسها شعوب البلاد المجاورة ، يعجز حتى ذكاء عبقرى عن فهم معنى وعدالة اتخاذ خطوة إلى الوراء بقبول مشروع تحويل فلسطين من نظام الانتداب القديم إلى نظام وصاية جديدة كما هو مقترح الآن .

### • مشروع التقسيم

والنقطة الأخيرة الباقية أمامي لمناقشتها هي مشروع التقسيم أو المشروع الاقليمي الذي تعرضه علينا حكومه جلالة الملك الآن لبحثه في هذا المؤتمر كأول بند في جدول الأعمال . فقد جاء في الأمر الصادر من حكومته عام ١٩٣٩ ما يلي :

”إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن سلامة البلاد وخير جميع سكانها يتطلب تحديداً واضحاً للسياسة المرغوب في اتباعها والأغراض التي ترمى إليها تلك السياسة

ومشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية لاشك يفي بهذا الطلب . ولكنه قد اتضح أن إنشاء دولتين مستقلتين قائمة كل منهما بنفقتها للعرب واليهود في فلسطين هو عمل يتعذر تحقيقه ... ..

وقد دوفع عن هذا المشروع الاقليمي عند عرضه بأنه كسياسة طويلة الأمد يترك الطريق مفتوحا لتقدم سامي وتطور دستوري إما نحو التقسيم أو نحو وحدة ذات نظام اتحادي ، وأن اشتراك ممثلي الأقاليم في إدارة الشؤون المركزية من شأنه أن يؤدي نهائيا إلى دستور اتحادي ناضج كل النضوج وأنه من الجهة الأخرى في حالة استحالة عدم التغلب على عوامل التباعد ، يترك الطريق مفتوحا للتقسيم . يتضح جليا مما تقدم أن الهدف النهائي البعيد الذي ترمى إليه هذه المقترحات هو إما ضم الأجزاء المرغوب الآن في تقسيم فلسطين إليها مرة أخرى أو فصلها فصلا تاما بواسطة تقسيم نهائي .

أما من جهة مشروع التقسيم النهائي فن الصعب تصور إمكان تحقيقه في أي وقت في المستقبل خصوصا وقد ثبت وقت العزم على تنفيذه في الماضي أنه غير قابل للتحقيق .

وأما من جهة مشروع الضم فلاختبارات الماضية والحاضرة وما نراه من مطامح ومطامع اليهود، يقودني إلى الاعتقاد بأن هذه النظرية مبنية على ادعاء باطل ، لأننا إذا اتبعنا في تعليلها نفس الطريق يظهر لنا أن ما لا يستطيع عمله الآن في فلسطين كوحدة جغرافية ، حيث لا ينعم اليهود بأي نوع من أنواع الحكم الذاتي ، أو أي كيان سيامي ، تتحتم استحاله في المستقبل عند ما يكتسب اليهود هذه المزايا في بلد مقسم تقسيما جغرافيا ومن المحتمل علاوة على ذلك أن يكون لها رد فعل في اتجاه مضاد إذ أنه في حيز الامكان أن يطالب اليهود التوسع مرتكزين في طلبهم هذا على عدم طاقة المنطقة المخصصة لهم على استيعاب الجموع الغفيرة من القاديين الجدد إليها .

فإذا كان هذا الدفع المضاد غير مقنع وكان هناك ثمة أمل في اتحاد مقبل لوجدنا أنفسنا في الحال أمام المسألة الآتية :

إذا كان تحقيق التقدم السلمي والتطور الدستوري نحو الوحدة ممكنا في المستقبل كما يرتأى واضعو المشروع الجديد، فما الداعي للعدول والتضعضاع على السيادة الحاضرة

وهي تصون كيان البلاد وتكفل حقوق مواطنيها رغبة في استبدالها بسياسة أخرى مآلها الوصول إلى تحقيق هذه الأغراض عينها ولكنها في نفس الوقت تهيب أرضا خصبة للمعارضة القوية والتبرم والقلق والاضطراب في جميع أنحاء العالم العربي بما فيه فلسطين .

لقد أوصت لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية التي تضمن تقريرها هذا المشروع بأن "لا يسيطر يهودي على عربي ولا عربي على يهودي" فإذا استثنينا فكرة إنشاء دولة يهودية ، فلمن تكون السيطرة ؟

قد سبق واعترفت الحكومة البريطانية بأنها تعد بقاء فلسطين إلى ما لا نهاية له تحت رعاية الانتداب متافيا تنافيا تماما مع روح نظام الانتداب . ومعنى هذا أنه لا بد من زوال نفوذها إن عاجلا أم آجلا في البلاد ، فهل من سبيل لمعرفة من ذا الذي سيقوم مقامها عند زوال هذا النفوذ ؟

وقد أوصت لجنة التحقيق أيضا بأن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية . فهل يمكننا الاستنتاج من هذا بأن في حيز الامكان جعل فلسطين دولة ذات طابع قومي أو دولي بشرط أن لا تكون دولة عربية أو يهودية ؟

ومضت لجنة التحقيق في توصياتها فاقترحت جعل فلسطين في النهاية دولة تصون مصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء وتمنح لمواطنيها بأسرهم أعظم قسط من الحكم الذاتي يتفق مع المبادئ الرئيسية الثلاثة التي بينها . فهل هناك مجال للاستنتاج من هذا أن مشروع تقسيم فلسطين بين الفريقين المتضارين من سكانها هو السبيل لتحقيق ما رمت اليه اللجنة من أهداف ؟

ليست فلسطين ببلد خال متسع لذوى الغايات يدبرون فيه مكائدهم كما يشاءون . فله شعبه ، وهذا الشعب له حقوق تقرير مصيره ، وحكم نفسه كشعب باقي البلدان . فإذا كانت فلسطين أرضا مقدسة لها حرمتها عند المسيحيين واليهود والمسلمين سواء فمن الواجب على كل منهم أن يعمل بأمانة وإخلاص لصالح هذه الأرض المقدسة وليس لضررها . فكون فلسطين أرضا مقدسة حقيقة أن تؤدي إلى إسعاد هذه البلاد وليس الى تعاستها فيالشدّة أسفنا أن العكس هو الحاصل .

وأرى لزاما على قبل ختامى هذا الخطاب أن أبين أن البلد الذى أنشرف بتمثيله فى هذا المؤتمر هو جار مباشر لفلسطين وأن مركزه الجغرافى هذا يجعله شديد الإحساس بكل ما يحدث فى ذلك المكان . فالحوادث التى تقع فى فلسطين لها رد فعلها وصددها فى شرق الأردن ، فأى ضرب من ضروب الاضطراب أو العبث بالأمن فى ذلك البلد الأمين يضع حكومة شرق الأردن فى مركز مربك فى الحال وإنا لنجد أنفسنا مجبورين على اعتباره ومعاملته كأنه حدث فى نفس بلدنا .

وترتبط شرق الأردن برباط وثيق مع فلسطين فى المحيط الاقتصادى أيضا فكل صدمة فى تقدم فلسطين الاقتصادى لها نفس التأثير على تقدم شرق الأردن فى هذا المضمار وكذلك يتحتم اشتراك شرق الأردن مع فلسطين فى جميع المشروعات الرئيسية لتقدم ورقى البلاد وأمام هذه العلاقات المتينة وتلك الروابط الوثيقة بين البلدين أرائى مضطرا أن أصرح وأؤكد أن حفظ السلام والأمن والنظام فى فلسطين أمر ذو أهمية متاهية للحكومة التى أمثلها هنا والبلد الذى أتكلم باسمه .

ورغما عن تقديرى لما للمشكلة فلسطين من تأثير على أى بلد آخر من البلاد العربية أرائى مضطرا أن أقرر هنا أيضا أن حل هذه المشكلة بهم شرق الأردن أكثر بمراحل من أهميته لباقي هذه البلاد . فإذا كان الحل لا يكفل حقوق ومصالح عرب فلسطين المعترف بها أو يخلق سببا شرعيا يبرر اعتراضهم وتدميرهم فلا مندوحة لشرق الأردن من مشاركتها لفلسطين فى هذا الشعور واتخاذها معها جميع الإجراءات الممكن أخذها لمقاومة هذا الحل لأنها بحكم الطبع لا تتمكن من الوقوف على الحياد .

وختم سعادته خطابه بقوله أنه لما سبق وأبداه من أسباب يعد المشروع الاقليمى المقترح من جانب الوفد البريطانى فى هذا المؤتمر مشروعا غير عادل ، وغير قابل للتطبيق ومنافيا لما اتخذته حكومة جلالة الملك من التزامات نحو عرب فلسطين وأن هناك احتمال بأنه يعرض للخطر السلام والصفاء ليس فى فلسطين فقط بل وفى جميع البلاد المجاورة أيضا ، وبالأخص شرق الأردن ، وأنه يعارض بشدة باسم ملكه وحكومته وبلاده ، وبالنيابة عن وفد الحكومة الهاشمية لشرق الأردن فى قبول هذا المشروع كأساس للتفاوضة فى هذا المؤتمر، وطالب سعادته من المؤتمر أن يتخذ قرارا بهذا المعنى وأن يسمح بعد ذلك للوفود العربية بتقديم اقتراحات من جانبها تتفق فى اعتقادهم مع ما تتطلبه العدالة وحقوق جميع سكان فلسطين .

## خطاب الأمير عادل أرسلان

(الجمهورية السورية)

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أود أن أقرر للمستريبين أن خطابه بالأمس ذو أهمية عظمى في نظرنا لأنه أشار فيه إلى النقطة التي يجب أن تلتقى فيها المساعي بين شعبينا . لاشك أن هذا المؤتمر يهيئ لنا أحسن الفرص لنوضح لحكومة جلالة الملك وبالأخص رجال الدولة المسؤولين عن توجيه سياستها الخارجية أن الوقت قد حان لوضع أسس متينة للسياسة التي يجب أن يتبناها كل فريق منا نحو الآخر ويدعمها .

و بصفتي عضوا من أعضاء الحكومة السورية أرى لزاما على أن أحث على الاعتراف بأهمية النقطة التالية .

سوريا — ذلك البلد الذي اختبر فيه التعاون الانكليزي العربي بشكل لا يقبل الشك أثناء الحربين العالميتين — تشعر بالحاجة الماسة لهذه الدعامة المتينة للتعاون السياسي ، فسوريا بكافى أخواتها من البلاد العربية تنشُد صداقة بريطانيا الحقة الكاملة ، بيد أنها تتوقع من الجانب البريطاني استعدادا مماثلا لمقابلة هذا الشعور الخالص من جانب الشعوب العربية بمثله .

لم تمنع الحرب العالمية الأولى وقوع الثانية وسوف لا تمنع الثانية وقوع الثالثة فإن أمم العالم قد وصلت الآن إلى درجة من النضوج السياسي لا تسمح بأن تتحكم عواطف الشفقة في مراميها لأن هذه المرامي تقع تحت تأثير وحكم الحقوق الطبيعية والمصالح، القومية فعلى ذلك أرى أن الواجب يدعونا أن نكون صريحين مع أصدقائنا ونود أن نجلى لهم أن السياسة التي تتبع الآن في فلسطين سواء أكانت خارجية أو داخلية مفعمة بالأخطار لدرجة قد وضعت الدول العربية في مركز عسير للغاية

أزاء شعوبها وبالأخص شباب النشء الجديد . فعناصر هذا النشء على تباينه قد أصبحت الآن على اتصال مستمر فيما بينها في كافة البلاد العربية ولن تلبث أن تتولى زمام الشؤون التشريعية والتنفيذية في كثير من هذه البلاد . وأنا لنخشي تقلد هذه القوة الجديدة مقاليد الحكم قبل أن نصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية على أساس سياسة عادلة قوية تضمن تعاوننا المطرد . فاتباع الحكومة البريطانية سياسة متناقضة في فلسطين ورجاؤها الصادق للدول العربية في مساعدتها للخروج من هذا المأزق مبرر غير وافي في نظر العرب وخاصة النشء الجديد للاستمرار في سياسة خطيرة على نزاهتهم وشرفهم القومي .

وأنا لنعلم تمام العلم بأنه لم يطلب إلى أمة في الأرض غير الأمة العربية بأن تضحى بحقوقها وشرفها وأرواح أبنائها في سبيل شعب مبعوض من أغلب من عاش بينهم في جميع أنحاء العالم .

لقد حى العرب اليهود في الماضي وها بريطانيا تحميمهم الآن ولكن لن نتمكن نحن ولا أتم من الحصول على دليل بالاعتراف بالجميل من هؤلاء اليهود . أليس من المستغرب أن هؤلاء القوم الذين قيل لنا عنهم أنهم تعرضوا لاضطهادات فظيعة في رومانيا وألمانيا وبولندا لم يستعملوا أسلحتهم وقنابلهم ضد مضطهديهم وأنهم يستعملونها ضد من يحميمهم .

إذا كان هذا سلوك هؤلاء القوم في فلسطين مع وجود قوات بريطانية كبيرة فكيف يعيشون في سلام مع جيرانهم إذا تولوا زمام الحكم أو أعطيت لهم السلطة في إقليم من الأقاليم . فمن يكون إذن المسؤول عن أعمالهم وقتئذ ؟ أهم بمفردهم أم الدولة التي سمحت لهم بتسليح أنفسهم ومكنتهم من أن يهربوا إلى فلسطين بطرق مشروعة وغير مشروعة الآلاف من أقوى وخير شبابهم المدرب ؟

والواقع أنه إذا نظر الإنسان إلى فلسطين في حالتها الحاضرة فإنه يكاد يفضل في إيجاد سبيل للتفاوض أو لأي أمل في السلام الذي ترغب فيه الدول العربية والحكومة البريطانية رغبة صادقة .

وهنا أود أن يسمح لي المستر بيغن بتوجيه نظره إلى حقيقة ثابتة وهي أن السياسة المتبعة في فلسطين الآن ستؤدي فيما يتعلق بحفظ السلام إلى عكس النتائج المنتظرة تماما، لأن فلسطين أو سوريا الجنوبية أقرب إلى سوريا من بلجيكا إلى



المملكة المتحدة . وكما أن بريطانيا قد خاضت غمار حربين عالميتين لأنها اعتبرت احتلال بلجيكا وهولندا وفرنسا بدولة معادية كتهديد لكيانها القومي كذلك أشعر سوريا نحو وجود شعب أجنبي منتشر في سوريا الجنوبية .

ومن الأمور التي تخرج مركز حكوماتنا إزاء شعوبنا هي التمييز في المعاملة بين اليهود والعرب في فلسطين . فبينما نرى أنه علاوة على الآلاف العديدة التي قتل من رجال العرب ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ قد شق ١٨٥ عربيا لمجرد حملهم سلاحا أو ذخيرة ، بينما نرى أن المجرمين اليهود الذين يزهقون أرواح الأبرياء بالقنابل والديناميت و يقطعون ويعطلون وسائل المواصلات وغيرها من المصالح العمومية بما يؤدي إلى قتل كبار الضباط وكذلك النساء والأطفال يعاملون بلطف واعتبار . ومسألة أخرى تلوح غربية هي أن البحرية البريطانية الجبارة بعد أن سادت جميع البحار وأجبرت الغواصات الألمانية على الاختباء نجدها عاجزة الآن عن منع بضعة سفن من جلب مهاجرين غير شرعيين إلى فلسطين .

ومما هو أدعى إلى القلق أسلوب رجال السياسة الرسميين الاعتذارى في محاولاتهم لجمع الأسلحة غير المشروعة من اليهود . والظاهر الآن أن ما سيجمع منهم هو أسلحة الهجوم وليس أسلحة الدفاع ، ولكن أتى لنا أن نميز بين هذين السلاحين في حوزة جيش غير شرعى .

وأما بخصوص محطة الإذاعة اليهودية السرية فرغما عن صغر حجم فلسطين فقد عجز جهاز الرادار عن تعيين موضعها ولا تزال تذيع الأوامر إلى الإرهابيين اليهود .

ويحتوى خطاب المستر بيغن على بعض نقاط أرى ألا مندوحة من الإجابة عليها فقد قال إن اليهود في الواقع هم الآن في فلسطين وأن وجودهم لا يمكن إنكاره ، فإذا خطونا بهذه النظرية خطوة أخرى وقلنا ان أى شخص يدخل بلدا لا تخصصه يكتسب حق البقاء فيها وجب اذن أن يبقى نصف أوروبا اليوم مع روسيا .

ومما هو أكثر أهمية قوله بأن مشكلة فلسطين قد أصبحت مشكلة دولية بتداخل الولايات المتحدة فيها . جميعنا يشارك المستر بيغن شعوره ونتمنى قلبيا مساعدته في التغلب على هذه الصعوبة لأننا لا نشك في نزاهة مقاصده ، وكما

نخشى أن تتحول مشكلة فلسطين بالفعل إلى مشكلة دوائية بشكل يزيد من مصاعبه لأن هناك دولا أخرى في هذا العالم غير الولايات المتحدة .

وفي الختام أود أن أقول أن الجزء الأول من خطاب المستر بيغن يمكن وصفه بأنه فصل ذو أهمية عظمى ولا شك أن أعضاء الوفود العربية قد أعاروه ما يستحق من التقدير . وأود أن أكرر أننا مستعدون لمقابلة إشارته بمنتهى وأن نعرب عن استعدادنا للتعاون معه في كل ميدان لأقصى حد ممكن إذا قبلت الحكومة البريطانية حل المشكلة الفلسطينية على ضوء ردنا على خطاب المستر أتلي لأنه الحل الوحيد الذي يؤدي إلى المحافظة على كرامتنا كأمة لها تقاليدنا وشرفها كما أنه ينفذ الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين ويضمن السلام في الشرق الأوسط . فنكون حينئذ قد وصلنا إلى ما نرمى إليه من توحيد جهودنا وأهدافنا إلى الأبد وأود أن يعتقد المستر بيغن أن لا غرض لنا سوى هذا .

## خطاب حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير فيصل آل سعود

(المملكة العربية السعودية)

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

بدأ سموه خطابه بقوله أن المملكة العربية السعودية تؤيد إجمالاً جميع ما أدلى به مندوبو الدول العربية الأخرى في الموضوع، وأن من رأيه بعد سماع ما قيل، أن حل الحكم الذاتي الإقليمي غير مرض وورغب في أن يبحث المشكلة وأسبابها — إذا كانت هناك مشكلة — قبل الدخول في مناقشات الحل فقال : إذا دققنا البحث لا نضح لنا جلياً أن لا وجود لأية مشكلة أصلاً ، ولو فرضنا أن هناك مشكلة فالعرب ليسوا بمسئولين لأن الأصل في هذه المشكلة هم اليهود وهي نتيجة مساعدتهم ومجهوداتهم نيفاً وخمسة وعشرين سنة مضت .

فقد اتخذ اليهود الديانة سالماً للوصول إلى أغراضهم السياسية : يوجد في جميع أنحاء العالم يهود ومسلمون ومسيحيون، إنما يحتفظ أتباع كل من هذه الديانات بجنسية البلد التي يعيش فيها . أما في فلسطين فقد أدت السياسة الصهيونية إلى وجود خليط عظيم من الشعوب تعددت فيه الأجناس اليهودية من بولنديين ويوغسلافيين وألمان وجنسيات أخرى عديدة لدرجة تحول دون استحقاقهم لقب "أمة" . وقال سموه إنه يعتقد أن أغلبية عناصر هذه الجنسيات شريرة منكبة على أعمال التدمير والتخريب فهم لذلك خطر داهم يهدد ليس فلسطين فحسب بل جميع بلدان الشرق الأوسط .

واستمر سموه في خطابه فقال: عند ما نظر العرب إلى هذه المشكلة لم يعتبروها مشكلة فلسطين فقط بل عدوا فلسطين جزءا من العالم العربي؛ كل خطر يهددها يهدد الشعوب العربية وكل مطمع لها يشاركها فيه جميع العرب. فوجود وحدة أو كيان سياسى يهودى فى فلسطين يهدد جميع البلاد العربية الأخرى ولا شك أن جميع المندوبين يوافقوننى على وجوب تطبيق المبادئ الديمقراطية على فلسطين.

وإنه لما يسر حكومة المملكة العربية السعودية كل السرور أن تتعاون مع حكومة جلالة الملك للوصول إلى حل لفلسطين يحترم هذه المبادئ الديمقراطية.

وختم سموه خطابه بشكر المستر بيغن على تهيئته هذه الفرصة آملا في إنهاء هذه المشكلة.

## خطاب سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله

( المملكة اليمنية )

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

إني أقدر الروح التي سادت خلال اجتماعات هذا المؤتمر السابقة والتي تعبر عن  
رغبة لإيجاد حل نهائي لمشكلة فلسطين . كما أننا نقدر في الوقت نفسه استجابة  
بريطانيا العظمى لما أبديناه من رغبة في الدخول في المفاوضات على أساس  
المنافسة الحرة بقصد الوصول إلى نتيجة سليمة وعادلة .

لقد ظلت الحكومة اليمنية وأخواتها الدول العربية تشاهد مدى رعب قرن مجرى  
الحوادث في فلسطين كما تتبعت ببالغ الاهتمام محاولات اللجان والهيئات المختلفة  
التي اشتغلت بهذه المشكلة والتي باءت جميعها بالفشل وذلك لأن الوسيلة التي  
تذرعوا بها لمعالجة المشكلة كانت خاطئة تماما ولم تهتد قط إلى السبيل القويم .  
وكان آخر هذه المقترحات ما تضمنته مذكرة وفد الأمم المتحدة وهو مثل لأنصاف  
الحلول كما ستولى بيانه :

( ١ ) أن المشروع الجديد يعتمد في منشأه على توصيات اللجنة الإنجليزية  
الأمريكية التي رفضت الدول العربية الاعتراف بها إذ لم يكن لها أساس قانوني .  
ولهذا أحست الدول بأنها على صواب حينما رفضت هذه التوصيات رغم ما يكون  
قد لحق بها من تعديل .

( ٢ ) يجب ألا تختلط مسألة المشردين بالمسألة الفلسطينية - فإن اليهود  
المشردين حينما يدخلون دولة - غير فلسطين - إنما يدخلونها دون قصد سياسي  
ولهذا فإن سكان هذه البلاد ليس لهم أن يخشوا من أي تعقيدات بينما إذا دخلوا

فلسطين كانوا خطرا داهما على السكان العرب نظرا للتنازع السياسية التي تعقب مثل هذا العمل . وعبارة أخرى فإنهم إذ ذلك يبعثون الاضطراب في الميزان الدقيق الموجود حاليا .

(٣) أن المشروع يقبل المبادئ التي رسمتها التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الأمريكية كأساس . وتقول هذه التوصية بأن فلسطين لا يمكن أن تكون دولة يهودية أو دولة عربية ولذلك كانت مطامح الجاليتين في فلسطين بحيث لا يمكن التوفيق بينهما وأن العرب واليهود لا يمكن أن يتفقوا على أن يعيشوا متجاورين .

وهذه المبادئ خاطئة تماما لأن المهاجرين العارضين لا يمكن أن يسلبوا العرب وطنهم . وعلاوة على ذلك فإن التاريخ يحدثنا أن اليهود عاشوا في بلاد الشرق الأوسط ولا زالوا ممتنعين بالحرية والأمن والعدالة التي تهيئها هذه البلاد لأي مواطن من مواطنيها والسبب في هذا واضح فإن هؤلاء اليهود ليسوا صهيونيين .

(٤) أن تقسيم فلسطين إلى أربعة مقاطعات مساة غير عملية في حد ذاتها وظاهرة السخف ؛ فإن صغر رقعة فلسطين يجعل تطبيق مثل هذا المشروع عليها مستحيلا ثم أن الصعوبات الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كقيلة إذ ذاك بأن تحدث تعقيدات غاية في الخطورة . إنا إذا تكلمنا عن آلاف العرب الذين سيقتضى عليهم البقاء في المقاطعات اليهودية المقترحة إتشاؤها فلن نجد مندوحة عن القلق الشديد على مصيرهم . إذ هم لا شك سيطردوننا من أراضيهم بكل الوسائل . ومن ناحية الضمانات التي ستعطي لحماية حقوق هذه الأقلية العربية فإن حوادث الإرهاب المؤلمة والتي كان منها مأساة تدمير فندق الملك داود — ليست من العوامل التي تطمئن من ناحية نجاح هذه الضمانات .

(٥) أن المشروع يعطى اليهود السيطرة على الهجرة في المنطقة المسماة يهودية ، ويعد بتعديل القوانين الخاصة بتحويل ملكية الأرض في صالح اليهود . ومن غير المفهوم كيف يمكن أن يقبل العرب مثل هذا المشروع الذي يتجاهل عاملين أساسيين في تقرير مصالح العرب . فإن حكومة المقاطعة اليهودية سيسمح لها بأن تدخل منطقتها أي عدد تشاء من المهاجرين وبهذا يتحقق توصية اللجنة الانجليزية الأمريكية بإدخال مائة ألف يهودي في فلسطين ومواصلة الهجرة بعد هذا . والواقع أن ما يهدف اليه الصهيونيون هو إنشاء أمة يهودية داخل المقاطعة

اليهودية يزيد فيها اليهود على العرب . وان يدوا سبيلا لتحقيق هذه الغاية خيرا من اتهاج هذا السبيل . ومن الواضح الجلي — مادنا على علم بمطامع الصهيونية — أنه حالما تلغ هذه المرحلة ، فلن يتردد اليهود في المطالبة بإنشاء دولة يهودية تشمل فلسطين كلها . فإذا عارض العرب ، الذين سيصبحون إذ ذاك أقلية ، مثل هذا الطلب أجيبوا بأن مصير البلاد إنما تقررته الأغلبية لا الأقلية . هذا ، بينما الآن حينما يطالب اليهود بتقرير مصير فلسطين بأنفسهم لا تراهم يجابون قط بأنهم أقلية ويجب أن يتركوا هذا الأمر لأغلبية الشعب .

( ٦ ) بناء على هذا المشروع سيطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تتولى الإنفاق على نقل اللاجئين اليهود من أوروبا الى فلسطين كأنما الجانب المالى فى عملية الهجرة الى فلسطين الواسعة النطاق هو كل ما يعيننا فى الأمر — دون أن نقدر ما فى هذه المسألة من الخطر على عرب فلسطين . وانى أجزأ على القول طالما استقد أصحاب هذا المشروع أن تدبير تكاليف النقل هو العائق الوحيد فى سبيل هذه الهجرة ، ان الحكومات العربية على أتم استعداد أن تتكفل هى بنقل اليهود من فلسطين .

لقد قيل إنه يمكن تدبير قروض للحكومات المثلثة فى الجامعة العربية تستطيع أن تستعين بها على إقديما الاقتصادى . ونحن نؤمن أن القروض مهما كانت ضخمة لا يمكن أن يكون لها أية فائدة ما دام الخطر الاقتصادى اليهودى يهدد اقتصاديات الشرق الأوسط تهديدا متصلا .

ونحن إذ نقرأ تفاصيل هذا المشروع نستطيع أن ندرك من نظرة عاجلة أنه قد وفق فى ارضاء مطامع الصهيونيين وأخفق إخفاقا تاما فى إذكاء الأمل فى صدور العرب . وفوق هذا فان آمال الصهيونيين العريضة ورغبتهم القوية فى اتخاذ فلسطين قاعدة يتوسعون فيها حتى يسيطروا على بلاد الشرق الأوسط كل هذا كفيل بالقضاء على عامل الزمن — الذى جاء فى المشروع أنه سيعمل على تحقيق التقدم السامى، والتطور الدستورى سواء بالاتجاه نحو التقسيم أو الاتحاد الإقليمى وهما على كل حال ليسا مقبولين من العرب .

و يظهر أن المشروع يقبل مبدأ مفاده أن المهاجرين — وهم غير شرعيين فى حالة فلسطين — يتخذون بصورة آلية جنسية البلد التى يهاجرون إليها ويسمح لهم

بالقيام بدور خطير للغاية في تقدير أمور هذه البلد وهو مبدأ لم يقر مطلقا في أى بلد أخرى من بلاد العالم . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية اعترفت ولا تزال تعترف بوجود مثل هؤلاء الأشخاص في فلسطين بينما العرب ينظرون لكل يهود فلسطين على أنهم مهاجرون غير شرعيين . وأننا نأمل في إخلاص أن ينجح المؤتمر في ازالة التشريعات غير المألوفة التي تجعل من فلسطين بلدا مختلفا كل الاختلاف عن بقية بلاد العالم .

وأخيرا نرى كاتب هذه المقترحات يتوجه للرجال من الجانبين يسألهم أن يتعاونوا على القضاء على الإرهاب . ان عرب فلسطين وهم عادة ضحايا أعمال العنف والاعتداءات ليغتبطون أشد الغبطة إذ يرون النظام والقانون يعم البلاد جميعا . إن هذه الاعتداءات والاستهتار بالحياة تجعلنا نحس أشد القلق على عرب فلسطين اذا تأخر طويلا اقرار حل عادل أو اذا استطاع اليهود أن يصيروا أغلبية في البلاد .

ولذلك وبالنظر إلى ما قيل ولأن هذه المقترحات تلغى كل الوعود السابقة التي قطعت للعرب ولأنها لا تتفق مع الاتفاقيات العالمية ومبادئ الديمقراطية فان حكومة اليمن ليست على استعداد لأن توافق عليها أو تقبل أى مشروع يظلم العرب ولا يتفق مع روح العدالة .



## كلمة

حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية

أقيمت في مؤتمر في فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

قال حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا : أن ليس لديه ما يضيفه الى ما أدلى به من سبقه من أعضاء الوفود العربية سوى التزر التليل لأنهم أوفوا القضية العربية حقها وأعطوا البراهين القاطمة على عدالتها وأعرب سعادته عن أسفه لتغيب مندوبي عرب فلسطين ولكنه أكد أنهم يشاركون الوفود العربية الرأي وأنهم لا شك سيقاومون ويعارضون مشروع نظام الاتحاد .

وهنا نوه سعادته بأنه كان يتمنى بعد سماعه أقوال الوفود العربية أن يدلى بنفسه بوجهة نظر اليهود نظرا لتغيب مندوبيهم ولكنه أردف بقوله إن هذا بلا شك ماسيفعله البريطانيون لأن العرب اعتادوا في المؤتمرات السابقة أن يسمعوا وجهة النظر اليهودية من البريطانيين أنفسهم وعاد فقال ربما لم يكن هذا مقصودا ولكن الواقع أن العرب كانوا دائما يجدون أنفسهم مضطرين الى التساهل رغبة في ملاقة وجهة نظر البريطانيين .

ولو كان الأمر قاصرا على البريطانيين وحدهم لتوصل هذا المؤتمر الى اتفاق في مجري يومين أو ثلاثة أيام على الأكثر فليس وجود البريطانيين في فلسطين إلا مؤقتا ولن يعدم العرب وسيلة للاتفاق معهم ولكن لسوء الحظ كما دعت الحالة العرب لمقابلة البريطانيين تحتم عليهم في نفس الوقت مقابلة اليهود .

واستطرد عزام باشا يقول : إن عرب فلسطين لن يقبلوا المشروع المقترح فاذا كان القصد منه التحالف فهم لاشك رافضون فكرة تجزئة البلاد الى مقاطعات واذا كان القصد منه التقسيم فهم أيضا رافضون لأنهم لن يسمحوا بتحول أى جزء من بلادهم الى شعب غريب ، وقد كان من المحتمل طرحه على بساط البحث

لو كانت قد قضت به المصلحة الادارية غير أن الأمر ليس كذلك فهم يعلمون ان القصد الرئيسي منه إدخال المائة الألف يهودى الذين ألح الرئيس ترومان بشدة في قبولهم .

وهنا تساءل عزام باشا عن السبب الذى حدا بالرئيس ترومان أن يختار مائة ألف دون تسعة وتسعين ألف أو مائة ألف وألف مثلا ، وأجاب على هذا السؤال بقوله لعله شغف الرئيس بالاصفار .

فلو فرضنا أن العرب قبلوا العمل برأيه لأدى ذلك الى رضاهم بسلخ جزء من بلادهم ثم قبوا. أدخل ١٠٠,٠٠٠ يهودى وبعد ذلك السماح بتدفق اليهود الى البلاد وقتا وكيفما يشاءون ، واستمر عزام باشا فى خطابه فقال : أن اليهود الذين يرسلون الآن الى فلسطين من أوروبا جنود متقنون مجندون خصيصا للقتال : فمن مصلحة البلاد إذن أن يوقف تيار هذه الهجرة، نعم حرى بمصلحة البلاد أن يوضع حد لهذا التجنيد وأن يوقف تدفق هؤلاء الجنود اليها لأن فلسطين فى أشد الاحتياج الى الأمن والسلام .

والحقيقة هى أن هذا المشروع دبر لأغراض سياسية محضة وليس بقصد اصلاح ادارة البلاد فهو لو طبق لما أفلح فى تهدئة خواطر الارهابيين حتى ولو كان ذلك هو المقصود لأن اليهود يركضون وراء انشاء وطن قومى يضم ليس تل أبيب أو منطقة معينة فى فلسطين فحسب بل فلسطين بأجمعها وبعد ذلك شرق الأردن أيضا وليس ثمة وسيلة لوضع حد لجشعهم .

وان يصلح المشروع أيضا لاستتباب الأمن فى البلاد لأنه لاسبيل مطلقا لكبح جماح الإرهابيين بمالائهم .

وإذا نظرنا الى هذا المشروع من جهة عملية محضة لانتهى بنا كذلك الى منطقة يهودية يكون العرب فيها أقلية مألها لا شك الطرد، وأخرى عربية يقطنها بدورها أقلية يهودية من الصعب التوصل الى طريقة للتعامل معها .

وختم عزام باشا خطابه بقوله : إن اعتراضات العرب على المشروع هى اعتراضات مبنية على أسس عملية مما يثبت أن المشروع لم يكن وليد الرغبة فى الإصلاح الادارى بل هو مصدر خطر على ذلك البلد الصغير مهددا استتباب الأمن فيه ومعرضا كيانه الاقتصادى للدمار، لذلك يعترض العرب عليه ويرفضونه بالاجماع .

## كلمة دولة فارس بك الخورى

(رئيس وفد الجمهورية السورية)

ألقيت في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

وقال فارس بك الخورى إن المحادثات الأولى للمؤتمر تضمنت إشارات كثيرة إلى تغيب عرب فلسطين . وأنه لا ينوى تعديد كل الأسباب التى أدت الى هذا ولكن تمت سبيل لمعالجة هذا الموقف . إن تفرقة الحكومة المعتدية فى المعاملة بين اليهود والعرب فى فلسطين مسألة تستوجب العناية . إذ أن كثيرين من العرب لا يزالون فى السجون لأشياء حدثت فى سنة ١٩٣٦ وبعض هؤلاء لم يقدم للمحاكمة . بينما معاملة اليهود انصفت بكثير من التسامح والتساهل . لماذا يبقى العرب فى السجون لجرائم صغيرة مثل حوزة الأسلحة . وقد عبر دولة فارس بك عن أمله فى أن تتخذ الخطوات اللازمة للإفراج عنهم .

إن التصريحات التى أوردتها الوفود العربية يجب أن تكفى لتوضيح القضية العربية للوفد البريطانى وأن الأسباب التى عرضها اليهود أولئك الذين يداعون عن قضيتهم يجب أن تدرس أيضا . إنهم يدعون أن تمت نبؤة فى التوراة هى بمثابة صك لهم . ومن المفيد فى هذا الصدد أن تعرض فى إيجاز لقصة اليهود فى فلسطين .

”وواصل فارس بك الخورى حديثه قائلا“ .

إن الحملة اليهودية على فلسطين بدأت فى القرن السادس عشر قبل الميلاد .

وقد نجح اليهود إذ ذاك فى التغلب على منطقة صغيرة فى هذه البلد أقاموا فيها مملكتين . ولم تتوقف المعارك الدامية والصراع المتصل بينهم وبين سكان البلاد

الأصليين قط . وأن التوراة عامرة بقصص الصراع وإراقة الدماء الذي لا ينقطع  
وقد ظلت المملكان اليهوديتان قاصرتين على منطقة صغيرة في الطرف الشرقى للبلاد  
ولم يبلغا ساحل البحر المتوسط قط .

وقد حطم البابليون في القرن السادس مدنهم ونقلوهم معهم الى بلاد ما بين  
النهرين وقد تنبأ أنبياء التوراة أثناء هذا النفي إن الله سيردهم إلى الاراضي المقدسة .  
وقد تحققت هذه النبوءات بعد سبعين عاما من ذلك التاريخ حينما أمر سيرس الفارس  
بإعادتهم الى القدس . وقد عارض جوشام الأسير العربي في هذا الرجوع وسعى  
إلى إيقافه على أن اليهود نجحوا بالاستعانة بتأييد سيرس القوي في الاستقرار في  
مساحة صغيرة من الأرض تضم القدس وضواحيها .

وفي القرن الرابع غلبهم المقدونيون على أمرهم وحكروهم حتى سنة ٧٠ ميلادية  
حين أعمل فيهم تينس القتل والذبح ونقلهم — لا الى منطقة معينة ولكن الى  
مناطق متفرقة من العالم — كما أمر ألا يسمح لليهود بالعودة إلى القدس .

وقد ظلت فلسطين بعد هذا التاريخ خالية من اليهود لعدد كبير من القرون .

وفي القرن السابع حينما طرد العرب البيزنطيين من سوريا ذكر رئيس أساقفة  
القدس للخليفة عمر أنه يملك أمرا ينص على منع اليهود من دخول تلك المدينة  
فأمر الخليفة أن يحترم هذا الأمر ويعمل به على أنه أثناء الحكم العثماني أغفل  
أمر هذا المنع وأخذ بعض اليهود في التسرب الى البلاد .

من هذا العرض التاريخي الموجز يمكن الخلاص الى أن الهجرة التاريخية التي  
يبنى عليها اليهود دعواهم لا يمكن أن تثبت للأسباب الآتية :

( ١ ) لم يكن اليهود سكان فلسطين الأصليين ولكن كانوا غزاة حاولوا فرض  
أنفسهم على البلاد ولاقوا في هذا السبيل مقاومة شديدة من السكان الأصليين .  
وأن العرب من الناحية الأخرى نسل أولئك السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون  
في البلاد قبل اليهود وقاوموا الغزو اليهودي واستمروا يعيشون هناك حتى اليوم .

( ٢ ) إن الفتح اليهودي كان فتحا قصير المدى متقطعا ولم يمتد في أكثر من  
قطعة صغيرة من البلاد .

(٣) ان وجود اليهود بالعنوة والاقنذار في جزء من فلسطين في مطلع التاريخ القديم لا يمنحهم حقا ما في استئناف هذا الاحتلال المفروض فرضا بعد مضي عشرات القرون . لقد استولوا على الأرض الفلسطينية وقام هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم باستردادها ثم لو أمكن لهذه الدعوى أن تثبت لما كان لأمة الحق أن تبقى حيث هي الآن فان العرب يجب أن يطالبوا إذ ذاك بأسبانيا والرومان بانجلترا والانجليز بالولايات المتحدة .

ولقد كان عدد اليهود في كل فلسطين يبلغ وقت الانتصار البريطاني العربي في ١٩١٧ نحو ٥٠,٠٠٠ فقط أو أقل من ١٠ في المائة من مجموع السكان بينما كان العرب أكثر ٦٠٠,٠٠٠ أى أكثر من ٦٠ في المائة . ولكن وعد بلفور والانتداب فتحا الباب على مصراعيه لليهود .

لقد كان فرض الانتداب على فلسطين عملا غير شرعى وليس له سند أخلاقي فان اثناء الانتدابات بعد الحرب العالمية الماضية (والوصايات بعد الحرب الحالية) ينطبق على المستعمرات التي لا قدرة لها على حكم نفسها والتي انتزعت من دول معادية ولا ينطبق على أجزاء قائمة بذاتها انتزعت من مثل هذه الدول . ولقد كانت فلسطين جزءا قائما بذاته من الامبراطورية العثمانية ولم تكن مستعمرة تركية كما أرادت "الدول الأربع العظمى" اذ ذلك أن نعتبرها . ولقد شاركت فلسطين مثل بقية الولايات العربية الأخرى في ادارة شؤون الحكومة العثمانية بنفس الطريقة التي كانت تتبع في الولايات التركية الأخرى كما كانت ممثلة في البرلمان العثماني في استامبول .

ولم تفرض وصاية ما على الولايات الأوروبية التي أقتطعت من الامبراطوريات العثمانية أو النمساوية او الروسية ولكن أعلن استقلال هذه البلاد أو ضمت إلى دول مجاورة لأسباب عنصرية كما حدث في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وفنلندا والجمهوريات البلطيقية الثلاث واوركرايا والتيرويل وألبانيا وبلاد الجزيرة العربية واليمن . وقد طبق النظام الانتداني على المستعمرات الألمانية في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادى .

وهذا الانتداب غير الشرعى الذى سعى الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين هو سبب الموقف الذى يعد كارثة والذى نتجت عنه الأزمة الحالية التي أصبحت

عاملا أساسيا ليس في حقوق العرب الحيوية فحسب وإنما في مستقبل العلاقات الودية مع بعض الدول العظمى الذي يهمننا أن نستبق معهم أشد الروابط وأوثقها في ميدان التعاون العالمى .

وهذه الأخطاء التى ارتكبت فى الماضى القريب يجب العمل على اصلاحها والانصراف عن أساليب الظلم والتعسف ويجب التمسك بأهداف مبادئ الديمقراطية والحرية السامية كما ينص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة . هذه الأخطاء وهذا الظلم لا يمكن بشكل ما أن يصيرا قاعدة لاتفاق دائم للسالة الفلطينية .

ثم إن وعد بلفور يناقض وعود ملك ما هون التى تعد بمنح الاستقلال للبلاد العربية بما فيها فلسطين هذا بينما يناقض الانتداب المادة ٢٢ من اتفاقية جامعة الأمم التى تنص على قواعد الانتداب ولذا كان وعد بلفور والانتداب غير شرعيين .

إن بعض المسئولين يدعون أن تصريح بلفور وعد شرف يجب أن يحقق . وقد يكون هذا حقا لو أن فلسطين كانت ملكا خالصا لاورد بلفور أو أرضا خالية تملكها الحكومة . ولكن ليست هذه هى الحالة ، إن فلسطين تزدهم بشعب أمة عظيمة تشغل منطقة على ذاية من الأهمية فى العالم ولها تاريخ رائع .

ان مثل هذه الوعود التى تهب أملاك الغير لاقيمة لها .

ولقد اقترعت فلسطين كنتيجة للانتداب وتصريح بلفور من أمها سوريا التى كانت دائما جزءا ممتما لها وكانت ستظل كذلك لولا الانتداب وتصريح بلفور .

إن ذكريات الحملات الأثيمة التى شنها الصليبيون لاتزال ماثلة حية فى الأذهان ولقد ظل تقاد العصور التالية يحملون عليها بعنف ، وما يدعو الى أشد الأسف أن يشرع من جديد فى حملة صليبية يهودية فى القرن العشرين تداس فيها كل المبادئ الإنسانية هذا رغم وجود هيئة الأمم المتحدة . وستكون كارثة أعظم اذا قامت الدول العظمى التى يعتقد أنها الدعامات الكبرى للديمقراطية وحقوق الانسان بمناصرة هذه الحملة الصايبية اليهودية الجديدة .

ان الوطن القومى لذى يسعى اليه الصهيونيون بكل جهدهم لن يسمح به العرب بشكل ما وان الأسباب التى يمرضها المدافعون عن مطامح الصهيونية يعوزها القدرة

على الاقتناع ، فان اضطهاد اليهود في أوروبا لا يبرر فرضهم على عرب فلسطين فهم غير مسؤولين عن هذا الاضطهاد الواقع على اليهود ومن العدالة والصواب لو أرغمنا أولئك الذين خلقوا المشكلة باضطهادهم لليهود أن يتولوا هم حل هذه المسألة فمن المعروف أن النازية والفاشية كانتا تضطهدان اليهود أثناء سلطانهما ، قوتهما . ولكن النازية والفاشية لم يعد لهما الآن بقاء في أوروبا . والسيطرة الآن هناك للديمقراطية فلماذا إذن لا يعود هؤلاء اللاجئين اليهود الى أوطانهم الأولى وبحيون في أمن في ظل النظام الديمقراطي ؟ لماذا يفضلون الذهاب الى فلسطين فيخلقون هذا الاضطراب الجهنمي ؟

ليس العرب ممن يوسمون بمناهضة السامية ، وهم يعاملون مواطنهم من اليهود معاملة عادلة . بل ان الحكومة السورية تسعى الآن لتحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها اليهود الذين ظلوا يتمتعون بهذا الأمن وهذا الاستقرار حتى مجيء الصهيونية ، إن الصهيونية تجعل هذه المهمة غاية في الصعوبة بالنسبة للحكومة السورية كما أن الاقتراح المعروض للبحث أعنى خطة التقسيم الى مقاطعات ينطوى على النقائص الأساسية الآتية :

- ١ - إدخال ١٠٠,٠٠٠ لاجئ جديد .
  - ٢ - مواصلة الهجرة دون حد تقرره الحكومة اليهودية المحلية التي لا تخضع في هذا إلا لسيطرة ضعيفة للغاية من الحكومة المركزية .
  - ٣ - إلغاء القيود المفروضة على بيع الأراضي .
  - ٤ - إخراج العرب من المساهمة في إدارة مقاطعات بلادهم وترك هذه المقاطعات لمصير مظلم . ثم إن المشروع يعطى اليهود قطعا من فلسطين لم تحتلها قط .
  - ٥ - عدم وجود أى إشارة إلى مصير هذا التقسيم الى مقاطعات مستقلة استقلالاً داخلياً وهل يتجه هذا التقسيم الى تجزئة نهائية أو الى اتحاد مركزي فيه أغلبية يهودية ؟ إن العرب يعترضون على الاتجاهين على السواء .
- هذه الحقائق كافية جدا لكي تجعل هذا الاقتراح مرفوضاً من الحكومة السورية .

## نص مقترحات الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولاً) الخطوة الأولى هي أن يقوم المندوب السامي بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها الإدارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض "الفيتو" على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانياً) وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين ويجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتؤلف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويتعم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثاً) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوات الجمعية وتعمله إذا اقتضى الأمر ثم تصدره .

(رابعاً) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور او اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما تقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

١ — تكون فلسطين دولة موحدة .



- ٢ — وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .
- ٣ — ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقدسة تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .
- ٤ — يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقا للحالة الراهنة في فلسطين ( بما في ذلك اقامة محاكم دينية مستقلة لقضاء الأحوال الشخصية ) .
- ٥ — ينص قانون التجنس — ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفائها أن يكون قد أقام في فلسطين اقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ — يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

(١) يتمتع بكافة حقوق المواطن .

(١) كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ — ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في التسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .

(٢) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن طريق التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩

(٣) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ — ١٩٤١) بعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين اقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

(٤) كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عاليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط وبغير أي تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الأفراد في أن يكون لهم — فضلاً عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة — مدارس خاصة وجامعات بشرط تعلم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلمة رسمية ثانية في الأقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) (١) النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الأقسام المهمة للواطنين تمثيلاً ملائماً بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (أ) أعلاه .

(٢) النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الإدارية .

٧ — ما لم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتأنا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الأراضي غير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى اصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ — يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

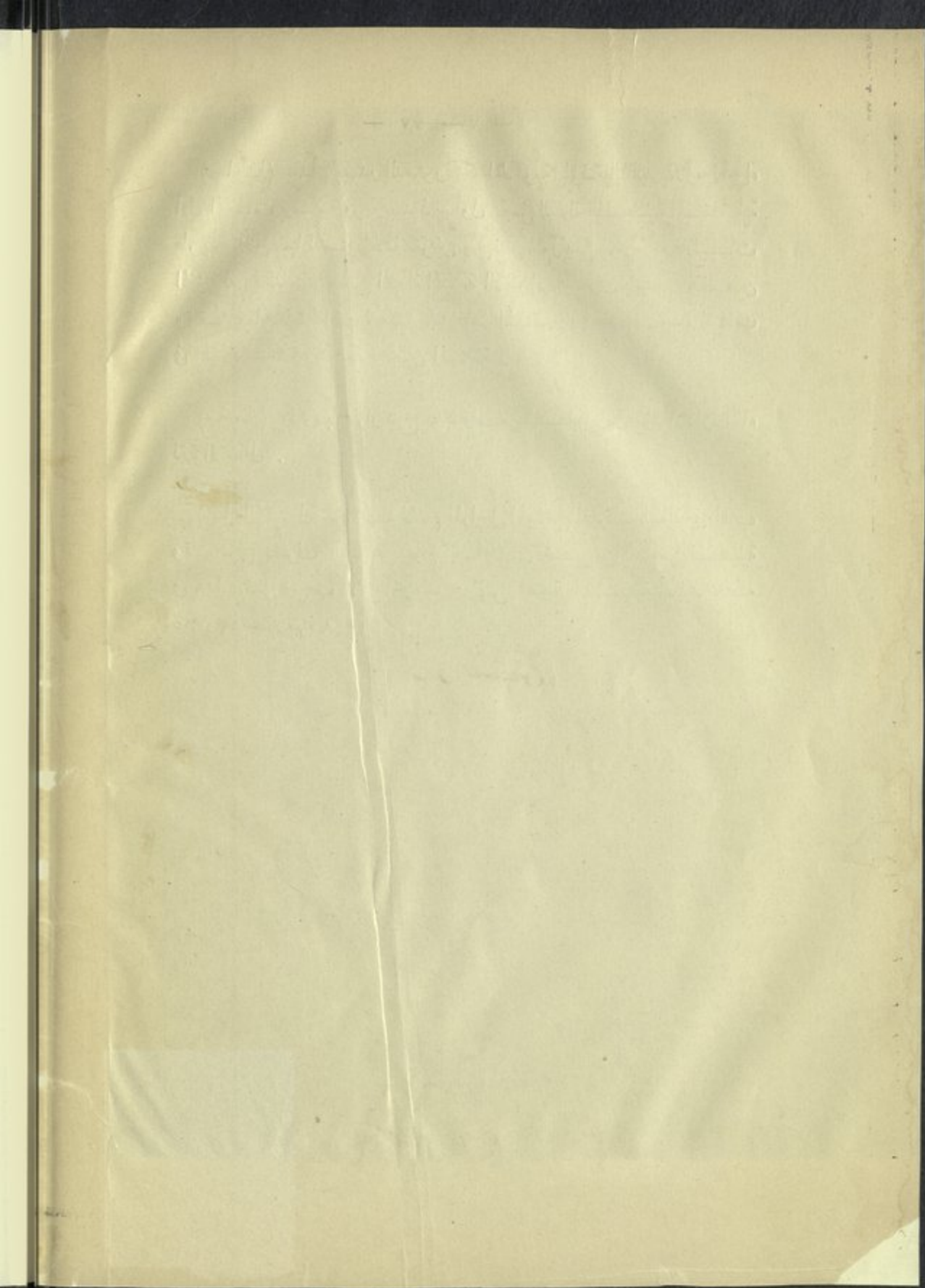
٩ — أى تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الأحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الأعضاء اليهود في المجلس النيابي .

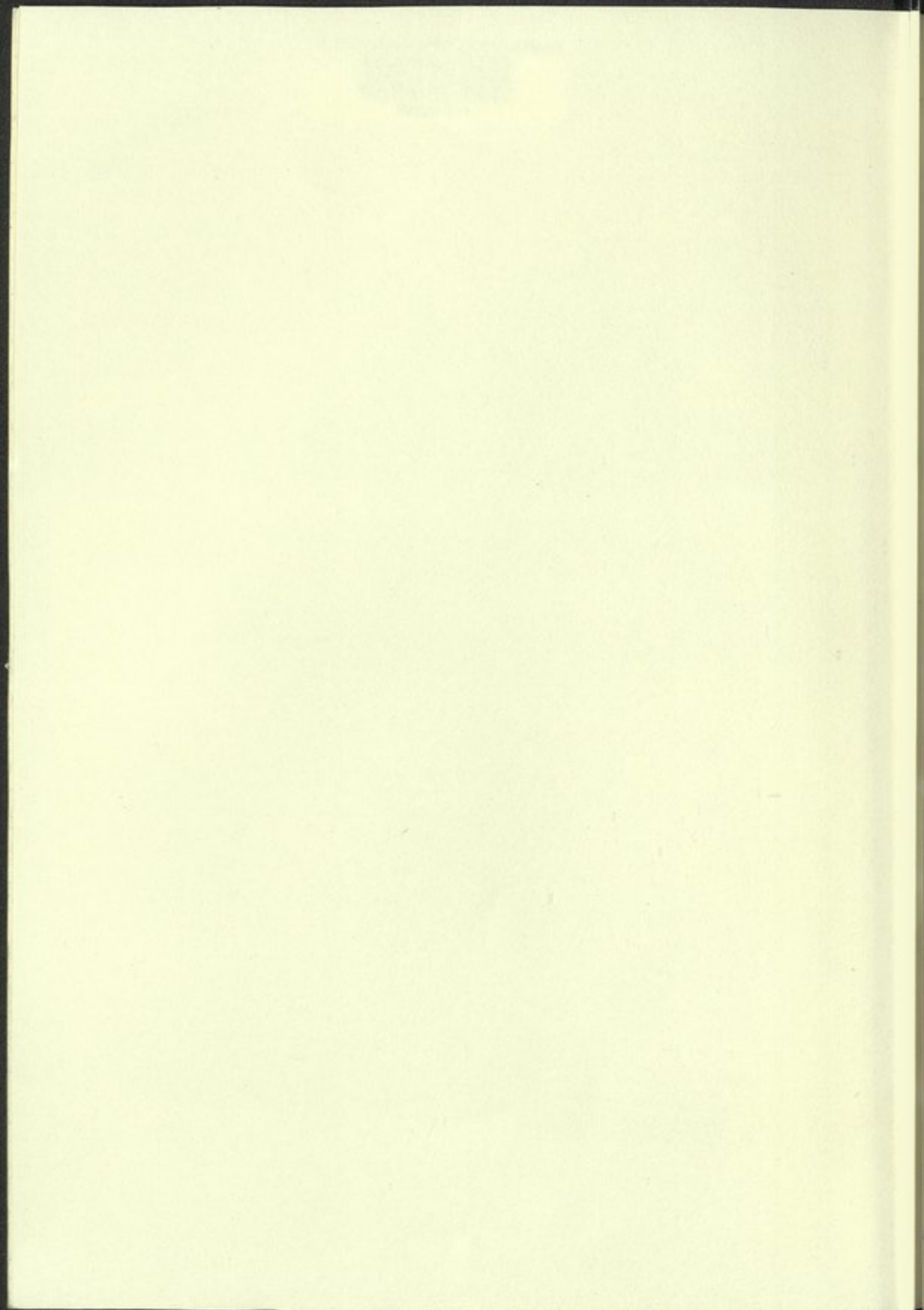
١٠ — تنشأ الإدارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية النوازل ويجوز لأي مواطن فلسطيني أن يلجأ إلى هذه الهيئة في هذا الخصوص .

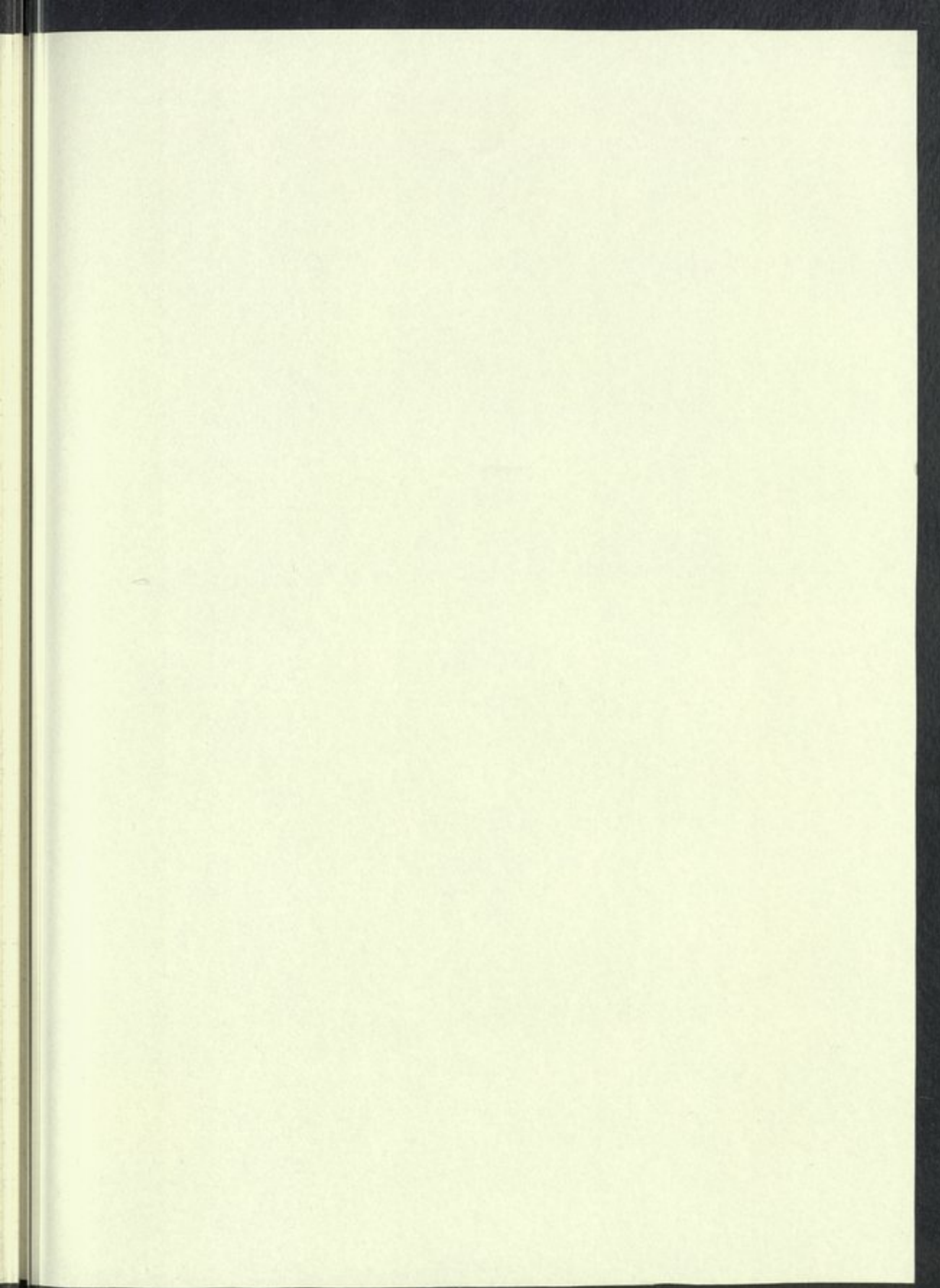
( خامسا ) بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لأجراء أول انتخابات برلمانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له في الدستور وتنتهي الدولة المتدبة الانتداب وتتعترف باستقلال فلسطين وتتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلية بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

( سادسا ) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين في سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

( سابعا ) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السالفة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية في هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاييد منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨







A.U.B Libr...

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00489831

CA  
956.9404  
K459kA  
c.1